# نهاية شعارات «دعه يعمل»

الوضع الراهن أشبه بما كان عليه الوضع فى نهاية القرن الماضى . لقد كان عصرا ذهبيا للرأسمالية ، يتميز بمبدأ «دعه يعمل» ، وتلك هى الحال فى الوقت الحاضر . والفترة السابقة كانت أكثر استقرار على نحو ما ؛ إذ كانت توجد بها دولة إمبريالية ، إنجلترا ، على استعداد لأن ترسل بالسفن الحربية إلى أماكن بعيدة ، لأنها بوصفها المستفيد الرئيسى من النظام كان لها مصلحة مكتسبة فى الحفاظ عليه . أما اليوم فإن الولايات المتحدة لاترغب فى أن تكون رجل الشرطة للعالم . والفترة السابقة كانت لديها قاعدة الذهب ، أما اليوم فإن العملات الرئيسية تعوم وتتصادم إحداها مع الأخرى وكأنها ألواح قارية(*) . ومع ذلك فإن نظام السوق الحرة الذى كان سائدا منذ مائة عام قد دمرته الحرب العالمية الأولى . فبرز أصحاب الأيديولوچيات الشمولية إلى المقدمة . ومع نهاية الحرب العالمية الثانية لم يكن هناك تنقل لرءوس الأموال بين البلدان . فإلى أى مدى يكون الأكثر ترجيحا انهيار النظام الحالى ما لم نتعلم من الخبرة الماضية ؟

چورچ سوروس (١)

ليس بوسعنا أن نعود بالتاريخ إلى الوراء . ومع ذلك فانى لا أريد التخلى عن الاعتقاد بأنه ليس من الأحلام اليوتوبية وجود عالم يكون بمثابة رداء مسالم بدرجة معقولة

---

(*) Continental plates : يقصد بالألواح القارية كتل القارات التى تشبه الألواح فى حركتها بعيداً بعضها عن بعض وكأنها كتل الثلوج العائمة فوق الماء ، وبالتالى حين تتباعد بعضها عن بعض تظهر المسطحات المائية ممثلة فى المحيطات ـ المترجم .

(١) چورچ سوروس، "The capitalist threat"، فى مجلة ذى أتلانتيك منثلى، عدد سبتمبر عام ١٩٩٦ .

يجمع بين ألوان متعددة ، ويطوّر كل جزء منه هويته الثقافية المتميزة ، ويكون مستعدا لتحمل الآخرين .

## أشعيا برلين(*)(٢)

هناك اقتصاد عالمى حقّا يخلقه الانتشار العالمى للتكنولوچيات الجديدة ، وليس انتشار الأسواق الحرة . فكل اقتصاد آخذ فى التحول نتيجة لمحاكاة التكنولوچيات واستيعابها وتطويعها . وليس فى استطاعة أى بلد أن ينعزل عن هذه الموجة من التدمير الإبداعى . والنتيجة ليس سوقا حرة عالمية ، بل فوضى دول ذات سيادة ، ورأسماليات متنافسة ، ومناطق لاتخضع لدولة معينة .

إن اقتصادات التحكم والسيطرة فى الكتل الاشتراكية السابقة لم تستطع أن تعزل نفسها عما تحفل به الرأسمالية من براعة تكنولوچية . وقد لاحظ كارل ماركس أنه بالقياس إلى الرأسمالية ، «فإن جميع أساليب الإنتاج السابقة كانت فى جوهرها أساليب محافظة»(٣) . وقد ثبت أن ذلك يصدق بصورة حاسمة على الاقتصادات المخططة فى القرن العشرين . وباستثناء مجالات محدودة ، مثل صناعة السلاح وسفن الفضاء (وهى فرع من برنامج الصواريخ) ، فإن هذه الاقتصادات لم يكن باستطاعتها أن تضارع القدرة الإبداعية للرأسمالية ، كما كانت تفتقر إلى قدرة الرأسمالية على تطوير نفسها تطويراً ثوريّا ، بحيث تغير نفس أساس إنتاجيتها . كما أنها لم تتمكن من تصفية الصناعات الثقيلة القديمة ، مثل الفحم والصلب ، وكانت بطيئة فى الدخول إلى مجال تكنولوچيات المعلومات الجديدة . ونتيجة لذلك ، فإنه لايوجد الآن بديل عن الرأسمالية سوى صورها المتنوعة التى تتطور بصورة مستمرة .

واقتصادات السوق الحرة ، وفقا لتعريف ضيق ـ وقد رأينا مدى محليتها وخصوصيتها ـ ليست معرضة لذلك بأقل من تعرض أي صورة أخرى من الرأسمالية . يقول

---

(*) السير أشعيا برلين : (١٩٠٩ ـ ١٩٩٧) . من علماء السياسة الإنجليز . كان أستاذا للنظرية الاجتماعية والسياسية بجامعة أكسفورد ، ثم رئيسا لكلية ولفسون . له كتابات كثيرة من أهمها : كارل ماركس (١٩٣٩) ؛ مقالات فى الحرية (١٩٦٩) ؛ المفكرون الروس (١٩٧٨) ؛ ضد التيار (١٩٧٩) . كما شارك فى إعداد كتب أخرى . حصل على درجات علمية وشرفية كثيرة من جامعات ومعاهد مختلفة ـ المترجم .

(٢) ناثان جاردلز ، **"The Concepts of Nationalism : An interview wrth Isaiah Berlin"** ، فى مجلة نيويورك ريڤيو أوف بوكس ، عدد ٢١ من نوڤمبر عام ١٩٩١ ، الصفحة ٢١ .

(٣) كارل ماركس ، **Capital** ، المجلد الأول ، موسكو ، ١٩٦١ ، الصفحة ٤٨٦ ؛ وردت فى ج . هـ. كوهن ، **Karl Marx's Theory of History** ، أكسفورد : كلارندن پرس ، ١٩٧٨ ، الصفحة ١٦٩ .

چوريف شومپيتر ، الذى رأى هذا الجانب من الرأسمالية بوضوح لم يسبقه إليه أحد : «إن فتح أسواق جديدة ، خارجية أو داخلية ، والتطور التنظيمى من الورشة الحرفية والمصنع الصغير إلى مؤسسات من قبيل **مؤسسة الصلب الأمريكية**(*) ، إنما يصوران نفس عملية التبدل الخلقى الصناعى - إن جاز لى استخدام هذا التعبير البيولوچى - الذى يؤدى بلا توقُّف إلى إضفاء طابع ثورى على الهكيل الاقتصادى من الداخل ، ويعمل بلا توقف على تدمير الهيكل القديم ، ويخلق بلا توقف هيكلاً جديداً . وعملية التدمير الإبداعى هذه هى الحقيقة الجوهرية بشأن الرأسمالية»(٤) .

إن نموَّ اقتصاد عالمى لايدشّن حضارة عالمية ، وهو ما كان كل من آدم سميث وكارل ماركس يعتقدان بحتمية حدوثه . ولكنه بدلاً من ذلك يسمح بنمو أنواع محلية من الرأسمالية ، بعيدة عن النموذج المثالى للسوق الحرة ، ويختلف كل منها عن الآخر . كما أنه يخلق نظماً تحقق الحداثة عن طريق تجديد أعرافها الثقافية الخاصة ، وليس عن طريق محاكاة البلدان الغربية . وهناك أشكال عديدة للحداثة ، مثلما توجد طرق عديدة لعدم الأخذ بالحداثة .

إن قيام اقتصاد عالمى متنوع إنما يمزق أقوى الجدائل فى الفكر الاقتصادى الحديث . وقد كان كارل ماركس وچون ستيوارت مل يعتقدان أن المجتمعات الحديثة فى كل أرجاء العالم ستصبح صورا مكررة من المجتمعات الغربية ، وأن الغرب سيصبح بالضرورة **نموذجًا** ، وأن الثقافات التى تحاكيه ستكون ثقافات تنوير عالمية ، وأن الحياة الاقتصادية ستنفصل عن علاقات القرابة والعلاقات الشخصية ، وأن الرأسمالية فى كل مكان ستعزز النزعة الفردية والحساب العقلانى ، وأن الاشتراكية إذا استقرت فستطور الاقتصاد الرشيد الذى مهدت الرأسمالية أمامه الطريق . كما أن الحداثة ونشوء حضارة عالمية واحدة هما أمر واحد .

وقد أثبت التاريخ زيف هذا اليقين التنويرى .

**فالمجتمعات الحديثة تأتي فى صور متعددة . وعلى غرار اليابان فى القرن التاسع عشر، فإن الصين وروسيا وسنغافورة وتايوان وماليزيا، تتطور الآن كبلدان حديثة عن طريق الاقتراض**

---

(*) **U.S Steel** .

(٤) چوزيف شومپيتر ، **Capitalism, Socialism and Democracy** ، لندن : أنوين نيوڤرسيتى بوكس، ١٩٩٦ ، الصفحة ٨٣ .

الانتقائى من المجتمعات الغربية ، على حين ترفض النماذج الغربية . والصور المحلية من الرأسمالية الناشئة فى الصين وبقية أنحاء آسيا لايمكن احتواؤها داخل إطار تم تصميمه من أجل تكرار نموذج السوق الحرة الأمريكية . ذلك أن حكومات هذه البلدان لن تقبل سياسات يترتب عليها اقتلاع اقتصاداتها من ثقافاتها الأم وجعلها غير قابلة للسيطرة .

إن نمو اقتصاد عالمى يمكن أن يكون تقدما هائلا للبشرية ، كما يمكن أن يكون بداية لعالم متعدد المراكز تستطيع فيه النظم والثقافات المختلفة أن تتفاعل وأن تتعاون دون سيطرة أو حروب . لكن ذلك ليس هو العالم الذى ينشأ حولنا فى المحاولة العقيمة المبذولة لبناء سوق حرة عالمية .

وفى عالم لاتخضع فيه قوى السوق لأى قيود أو ضوابط شاملة ، فإن السلم يظل دوما معرضا للخطر . كما أن رأسمالية القطع والحرق، الرأسمالية المنفلتة ، تعمل على تدهور البيئة ، وتشعل فتيل النزاعات حول الموارد الطبيعية . والنتيجة العملية للسياسات الداعية إلى أن يكون تدخل الحكومات فى الاقتصاد فى أضيق الحدود هى أن الدول ذات السيادة تجد نفسها ، فى مناطق من العالم تتزايد اتساعًا ، حبيسة منافسة لا على الأسواق فقط ، وإنما على البقاء أيضا . فالأسواق العالمية ، على النحو الذى تنظَّم به الآن ، لاتسمح لشعوب العالم بأن تتعايش بطريقة منسجمة ، وإنما هى تدفعها دفعا إلى التنافس على الموارد دون أن ترسى أى أساليب لحفظها .

## هل يمكن إصلاح «دعه يعمل» على النطاق العالمى ؟

تعمل الأسواق الحرة فى الوقت الحالى على تمزيق المجتمعات وإضعاف الدول . فالبلدان التى لديها حكومات عالية الكفاية ، أو ثقافات تتسم بالمرونة ، يكون لديها هامش من الحرية تستطيع فى داخله العمل للحفاظ على الترابط الاجتماعى . أما حيث تفتقد هذه الموارد ، فقد انهارت الدولة ، أو فقدت ما تتمتع به من كفاءة ، كما دُمِّرت المجتمعات على يد قوى السوق الخارجة عن سيطرتها .

ويؤكد التاريخ أن الأسواق الحرة ليست ذاتية الانضباط . فهى فى صميمها مؤسسات فى مهب الريح وعرضة لفترات من الرخاء والأزمات التى أساسها المضاربة . وطوال الفترة التى كان فيها لأفكار كينز تأثير سائد ، كان من المسلم به أن الأسواق الحرة هى مؤسسات شديدة البعد عن الكمال . فهى لكى تعمل بصورة جيدة لاتكون بحاجة فقط إلى الضبط والتنظيم ، بل أيضا إلى الإدارة الفعالة . وخلال فترة ما بعد الحرب أمكن الحفاظ على استقرار الأسواق العالمية نتيجة لتدخل الحكومات الوطنية ، ولنظام قائم على التعاون الدولى .

ولم يحدث إلا أخيرا أن أعيد إحياء فكرة من الأفكار السابقة على كينز لتصبح قاعدة أساسية : وهى الاعتقاد بأنه إذا توافرت للعبة قواعد واضحة وجيدة التنظيم، فإن الأسواق الحرة يمكن أن تكون تجسيدا للتوقعات الرشيدة التى يشكلها المشاركون بشأن المستقبل .

والواقع أنه لما كانت الأسواق نفسها تتشكل بتوقعات البشر ، فإن سلوكها لايمكن إخضاعه للتنبؤات العقلانية ، وإن القوى التى تحرك الأسواق لاتكون عمليات آلية من السبب والنتيجة . فهى ما وصفه جورج سوروس بأنه «تفاعلات انعكاسية»(٥) . ولأن الأسواق تتألف من تفاعلات شديدة التفجر فيما بين المعتقدات ، فإنها لايمكن أن تكون ذاتية التنظيم .

ووفقًا لنظرية اقتصادية قياسية ، فإننا نستطيع أن نفهم الاقتصاد بنفس الطريقة التى نفهم بها عمل الآلة . ولكن المجتمعات البشرية تتقلب وتتغير بلا توقف ـ فالمؤسسات الاجتماعية تتألف من معتقدات البشر : وقطعة ورق لا تعدّ نقودًا إلا إذا عَدَدنا أنها نقود ، وإلا كانت مجرد شىء يثير حب الاستطلاع . والنظريات التى تشكل الأسواق على طراز الآلات إنما تغفل أهم حقيقة بشأنها وهى أنها أوهام من تصورات البشر وتوقعاتهم .

وبالنسبة للأسواق المالية بوجه خاص ، فإن توقعاتنا بشأن المستقبل إنما ترتد إثر اصطدام أحدها بالآخر . فالأسواق المالية لاتتجه إلى الاتزان ، والشطط هو وضعها الطبيعى . ذلك أن هذا التقلب السريع فى جوهر المؤسسات المالية المتحررة من الضوابط يحدث اضطرابًا شديدًا فى الاقتصاد العالمى الذى يجرى ترتيبه كنظام للأسواق الحرة .

وأولئك الذين يعتقدون أن الأسواق الحرة تتيح لنا تشكيل توقعات عقلانية بشأن المستقبل إنما يَعدّون الرخاء الاقتصادى الأمريكى الطويل ، من بداية العقد التاسع حتى الوقت الحالى ، دليلا على أن الدورة الاقتصادية هى إحدى المخلفات الهمجية للتاريخ .

---

(٥) حديث سوروس عن العمليات الانعكاسية فى الأسواق يمكن أن يوجد فى كتابه ، **The Alche-my of Finance : Reading in the Mind of the Market** ، نيويورك : سيمون وشوستر ، ١٩٨٧ ، الجزء الأول ، وكذلك فى كتابه **Underwriting Democracy** ، نيويورك : ذى فرى برس ، ١٩٩١ ؛ الجزء الثالث . وثمة حديث مواز إلى حد ما يقدمه واحد من المفكرين الاقتصاديين العظام المنسيين فى هذا القرن ، ج . ل . س . شاكل ، فى كتابه **Epistemics and Econometrics : A Critique of Ec-onomic Doctrines** ، كمبردج : إدارة النشر بجامعة كمبردج ، ١٩٧٢ .

وهم على ثقة من أن الاقتصادات التى أخضعت نفسها لمتطلبات «توافق واشنطن» لاينبغى لها أن تخشى الانهيارات المفاجئة وحالات الكساد الطويلة التى هزت جوانبها فى الماضى.

وقد حظى الوهم بأن الدورة الاقتصادية هى الآن ظاهرة من ظواهر الماضى بتصديق ألان جرينسپان ، رئيس بنك الاحتياطى الفيدرالى بالولايات المتحدة . فحتى عام ١٩٨٩ كان جرينسپان يعتقد أن الأسواق الحرة تضرب بجذورها فى الطبيعة البشرية ، وأن الاستبداد وحده هو الذى يمنع بقية البشرية من الأخذ بها . ومما هو جدير بالثناء على جرينسپان أنه كان هو الذى اعترف ، فى محاضرة له ألقاها فى مركز وودرو ولسون فى يونيه عام ١٩٩٧ ، بأنه بعد عام ١٩٨٩ اكتشف أن «جانبا كبيرا مما كنا نعتبره من المسلمات فى نظامنا للسوق الحرة لم يكن جزءًا من الطبيعة على الإطلاق، وإنما هو جزء من الثقافة . وتفكيك وظيفة التخطيط المركزى لايؤدى بصورة آلية، كما كان البعض يعتقدون ، إلى إقامة (رأسمالية السوق)»[٦] .

لقد اعترف جرينسپان بأهمية القواعد الثقافية فى دعم الأسوق . ولكن ما الجائحة التى يجب أن تنزل بالسوق حتى يقتنع جرينسپان بأن «عصرًا جديدًا» من النمو المستقر إنما هو مجرد أسطورة أخرى ؟

إن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى يمكن أن ينهار فى أزمنة تتعذر إدارتها فى أسواق الأوراق المالية والمؤسسات المالية العالمية . ذلك أن الاقتصاد التصورى الضخم **للمشتقات المالية**[*] ، الذى يصعب التعرف عليه ، هو الذى يزيد من مخاطر تعرض النظام للانهيار .

فإلى أى مدى يمكن للمجتمع الأمريكى الممزق أن يتحمل انهيارا فى سوق الأوراق المالية شبيها بالانهيار الذى وقع فى اليابان فى أوائل التسعينيات ؟ إن انهيارا بهذا الحجم اليوم يمكن أن يشعل فتيل انتفاضات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق فى الولايات المتحدة . وأيا كانت النتائج التى ستترتب على حدث كهذا ، فإننا على يقين من أننا لن

---

(٦) هذه الفقرة المقتبسة من جرينسپان وردت فى وليم فاف ، **"Genuflecting at the altar of market economics"** ، فى جريدة إنترناشونال هيرالد تريبيون ، عدد ١٤ تموز ١٩٩٧ ، الصفحة ٨ .

(*) **Financial derivatives** : أية أشكال للضمان ، مثل عقود الخيار ، تشتق من السندات والأسهم العادية ؛ وهى تسمى أيضا «أدوات مشتقة» **Derivative instruments** يمكن بيعها أو شراؤها فى سوق الأوراق المالية أو العمليات الآجلة ـ المترجم .

نسمع المزيد عن يوتوبيا حكومة الحد الأدنى . إن النظام الدولى للأسواق الحرة لايستطيع أن يظل على قيد الحياة فى مواجهة انتفاضة اقتصادية فى مركزه .

والواقع أن الفكرة القائلة بأن اقتصاد السوق الحرة نظام يحقق استقراره بنفسه هى فكرة عفا عليها الزمن ـ بقية غريبة من عقلانية التنوير . وسوف يقذف بها جانبا عندما تنبه السوق مستثمرى اليوم إلى أن أولئك الذين يتصورون بأن لديهم إعفاءً من التاريخ إنما هم مدانون بتكراره .

ومع ذلك فإن وقوع جائحة فى السوق ليس هو السيناريو الأرجح لإنهاء العصر الحالى لمبدأ «دعه يعمل» . ولكن الأمر الأكثر ترجيحا أن يتخذ ذلك صورة تحدى الدول الناشئة حديثا للهيمنة الأمريكية فى الاقتصاد العالمى .

وعلى غرار النظام الاقتصادى الليبرالى الدولى الذى كان قائما قبل عام ١٩١٤ ، فإن السوق الحرة العالمية لاتعمل إلا إذا كانت مؤسساتها تلقى دعمًا من سلطة عالمية ذات نفوذ فعال . والولايات المتحدة تفتقر اليوم إلى العزيمة ، وربما إلى القدرة ، على تحمل أعباء دولة إمبريالية مثيلة لما كان لدى بريطانيا خلال «الحقبة الجميلة» .

إن أمريكا أواخر القرن العشرين هى ، بدرجة أكبر من غالبية الديمقراطيات الأخرى ، مجتمع ما بعد المرحلة العسكرية . ومع ذلك فهى الدولة الوحيدة التى تستطيع يدها أن تمتد إلى أى جزء من أجزاء العالم . ذلك أن استثماراتها الثقيلة المستمرة فى أحدث المعارف التكنولوجية يعطيها تفوقا عسكريا على أي دولة أخرى لايمكن تحديه .

وعلى الرغم من ذلك فإن الولايات المتحدة لاتستطيع أن تتحمل التزامًا عسكريا يرجح أن يكون طويل الأجل ، أو يقتضى خسائر جسيمة فى الأرواح . وحينما يمنحها سبقها التكنولوجى ميزة إستراتيجية ، كما كانت الحال فى حرب الخليج ، فإنها تشن حربا كبرى . أما إذا كان الوضع شبيها بما كان فى الصومال ، حيث تستدعى الحاجة استعدادا لأداء بعض وظائف الحكومة ، وتحمل أعبائها ، بما فى ذلك استمرار الخسائر فى الأرواح لمدة طويلة ، فقد أثبتت الهيمنة الأمريكية أنها مجرد وهم .

ومع الانتشار المطرد للتكنولوجيات الجديدة ، فإن مصادر القوة فى أواخر الفترة الحديثة أخذت تتسرب من أيدى البلدان الغربية . كما أن البلدان التى كانت فى مرحلة ما قبل الصناعة تصبح ، مع تطور أنواعها الخاصة من الرأسمالية ، أقل استعدادا للخضوع لتوافق واشنطن .

وإذا نجحت الصين فى تحديث اقتصادها فسوف تتخذ موقفا متشددًا إزاء المنظمات عبر الوطنية التى تحاول أن تفرض عليها برنامجا للتجارة الحرة الأمريكية . وسيكون الوضع مماثلا أيضا فى روسيا . إن قوى الاقتصاد العالمى الآخذ فى التوسع سوف تنهار من خلال مؤسسات السوق الحرة العالمية .

إن سياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى هى لحظة فى تاريخ الاقتصاد العالمى الناشئ ، وليست نقطة نهايته . فإما أن النظام الحالى سيتطور إلى شىء كان باستطاعة مهندسيه بالكاد أن يتصوروه ، أو أنهم بالتأكيد لا يعتزمون تصوره ، وإما أن مؤسساته ستصبح هامشية وعديمة التأثير .

وإذا لم تشرع المؤسسات عبر الوطنية فى إظهار التنوع لعالم ذى أقطاب أكثر تعددا ، فإن هذه المؤسسات التى تجسد مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى ستنقد ما تبقى لها من نفوذ وسلطة . ولن تلبث أن تصبح مسلوبة القوة ومنقطعة الصلة بما حولها ، مثلما كانت حال عصبة الأمم فى فترة ما بين الحربين العالميتين .

وكذلك ، أيضا ، إذا لم يتم إصلاح قواعد السوق الحرة العالمية لتتمشى مع احتياجات القوى الاقتصادية الناشئة ، فستصبح عرضة للاستهزاء . وذلك يحدث الآن بالفعل ، حيث تنتهك الصين حقوق النشر والتأليف ، وتتجاهل كثيرا من حقوق الملكية الفكرية . والاقتصاد العالمى الذى لاتحترم فيه حقوق الملكية التى تعترف بها المنظمات عبر الوطنية ليس سوقا حرة ، وإنما فوضى .

**إن موارد أمريكا باعتبارها القوة العالمية الوحيدة الباقية لن تمكنها من تحقيق أهدافها الرامية إلى فرض الأسواق الحرة على نطاق العالم ، ولكنها تكفى لأن تسمح لها بالاعتراض على أى إصلاح لسياسة «دعه يعمل» على النطاق العالمى .**

وثمة حاجة إلى نظام لحكم العالم تدار فيه الأسواق العالمية بطريقة تعزز ترابط المجتمعات ووحدة أراضى الدول . ووجود إطار للتنظيم العالمى ـ العملات، تنقلات رءوس الأموال ، التجارة ، وصيانة البيئة ـ هو وحده الذى يمكن أن يتيح تسخير القدرة الإبداعية للاقتصاد العالمى لخدمة احتياجات البشر .

والسياسات المحددة التى ينبغى أن تنفذها تلك المؤسسات تعد من حيث أغراض البحث العلمى أقل أهمية من الإقرار بالحاجة إلى نظام عالمى جديد . وقد يكون فرض ضريبة عالية على المضاربة فى العملة ، على نحو ما اقترحه العالم الاقتصادى **چيمس**

**توبين**(*)(٧) ، مثالا لذلك النوع من التنظيم الذى يمكن أن يجعل الأسواق العالمية أكثر استقرارا وإنتاجية .

وليس من المتيقن ما إذا كانت هذه السياسات ستنجح أم لا ، ولكن مما لاشك فيه أن تنظيم الاقتصاد العالمى كسوق حرة عالمية واحدة إنما يزيد من عدم الاستقرار . فهو يلزم العمال بتحمل تكاليف التكنولوچيا الجديدة والتجارة الحرة التى لا قيد عليها . كما لا يشمل أي وسيلة يمكن بها كبح الأنشطة التى تعرض للخطر التوازن الإيكولوچى العالمى . وإذا كان الاحترار العالمى خطرا حقيقيا ـ كما يبدو واضحا ـ فإن السوق الحرة العالمية لاتشمل أي مؤسسات لمعالجته . إن تنظيم الاقتصاد العالمى كسوق حرة عالمية هو فى الواقع مخاطرة بمستقبل هذا الكوكب ، على افتراض أن هذه المخاطر الهائلة ستتبدد لكونها نتيجة غير مقصودة لسعى غير محكوم لتحقيق الأرباح . ومن الصعب تصور رهان أكثر استهانة بالمستقبل .

ومع ذلك فإن إحلال نظام موجه للاقتصاد العالمى محل نظام «دعه يعمل» هو مشروع لايكاد فى الوقت الحالى يقل خيالاً عن سوق حرة كونية . فنظام كهذا لايمكن إقامته إلا بعمل متضافر تقوم به كبرى الدول الاقتصادية ، كما أن تضارب المصالح يجعل التعاون لأى غرض أكثر طموحا من إدارة الأزمات أمرا يكاد يبلغ فى صعوبته حد المستحيل . إذ لايوجد التوافق اللازم بشأن الوسائل والغايات فى السياسات المتعلقة بالتحكم فى الزيادة السكانية وحفظ البيئة .

وثمة شرط جوهرى لإصلاح الاقتصاد الدولى هو أن يلقى دعما ومساندة من جانب الدولة الواحدة الأكثر أهمية فى العالم كله . فمن غير تفويض أمريكى فعال ومستمر لايمكن أن توجد مؤسسات قادرة على تنظيم العالم وإدارته . ولكن مادامت الولايات المتحدة ملتزمة بإقامة سوق حرة عالمية . فإنها ستقف ضد أى إصلاح من هذا القبيل . ومادامت السياسة الأمريكية تقوم على أيديولوچية «دعه يعمل» التى تنفخ روحا فى توافق واشنطن ، فلايوجد أى احتمال لإصلاح الاقتصاد العالمى .

---

(*) **James Tobin** : (١٩١٨ ـ ) . اشتغل بالتدريس فى جامعتى هارڤارد ويل . شارك فى تحرير مجلتى إيكونومتريا والدراسات الاقتصادية . حصل على جائزة نوبل فى عام ١٩٨١ . وعلى المستوى الدولى ربما كانت ضريبة توبين هى أفضل أداة لكبح التدفقات الاقتصادية القصيرة الأجل ، ومعالجة قضايا كثيرة متعلقة بتقلبات التدفقات المالية العالمية وعدم استقرارها ـ المترجم .

(٧) چيمس توبين ، **"A proposal for international monetary reform"** ، فى مجلة إيسترن إيكونوميك چورنال ، يوليه ـ أكتوبر عام ١٩٧٨ ، الصفحات ١٥٣ إلى ١٥٩ .

## أهى نهاية «توافق وشنطن» ؟

إن نموذج حكومة الحد الأدنى ، وهو النموذج الذى يقوم عليه «توافق واشنطن» ، هو فى أفضل الأحوال ينطوى على مفارقة تاريخية . فهو ينتمى إلى عصر كانت فيه الدول الشمولية هى التهديد الرئيسى للحرية والرخاء . أما اليوم فإن انهيار الدول أو ضعفها هو الخطر الرئيسى الذى يتهدد الرفاهة البشرية والاجتماعية .

والإصلاح يبدأ بإعادة تأهيل الدولة الحديثة . وفى القرن القادم ستكون حالة بلد مثل الصومال أشد خطرا على الرفاهة البشرية من أنشطة الدول الشاردة الخارجة على النظام . وعلى غرار الصومال فإن دولا كثيرة فى العالم تفتقر إلى حكومة فعالة . ففى ليبيريا وألبانيا وطاچكستان وپاكستان وكولومبيا وسيبيريا وشيشنيا لا يأتى التهديد للسلم والتقدم الاجتماعى من دولة استبدادية أو توسعية ، بل يأتى من عدم وجود حكومة فعالة من أى نوع كان .

وفى كثير من أنحاء العالم لم تترسخ الدولة الحديثة بعد ، أو أنها انهارت . وفى البلدان التى من هذا القبيل تفتقد الشروط الأشد جوهرية للسلم والتقدم الاجتماعى ، وللمعايير الإنسانية للعمل ، ولحفظ البيئة .

وعلى نطاق الجزء الأكبر من العالم المعاصر لايمكن القول بأن الدولة الحديثة أصبحت مؤسسة مسلما بها جدلا . وبالنسبة لغالبية البشرية فإن انعدام الأمن الذى تحدث عنه هوبز ـ أى خطر الموت العنيف ـ هو واقع يومى . ومع ذلك فإن أيّا من مبادئ الرفاهة البشرية لايمكن ضمانه إلا بعد أن تحل تلك المشكلة الهوبزية .

ومن غير أن تكون هناك دولة حديثة تتحكم فى أدوات الحرب لايمكن أن يوجد سلم . وتعد حروب ما بعد كلاوزڤيتز عقبة فى سبيل الوجود المتحضر أشد خطورة من الحروب فيما بين الدول ذات السيادة ، وذلك لأنها لاتشمل أي مؤسسة قادرة على إنهاء النزاع . فمع ذبول الحرب الكلاوزڤيتزية لم تعد هناك وسيلة لفرض السلم .

وتمس الحاجة الآن إلى مؤسسات حكومية فعالة لرصد تأثير البشر على البيئة الطبيعية ، وللحد من قيام مصالح غير خاضعة للمساءلة باستغلال الموارد الطبيعية . وفى روسيا ، فإن الطبيعة التى أفسدتها ذات يوم دولة شمولية تواصل إفسادها اليوم رأسمالية لصوصية . وإلى أن تحل المشكلة الهوبزية فى روسيا فسيستمر تدمير بيئتها الطبيعية .

إن توافق واشنطن يفترض أن المشكلة الهوبزية المتعلقة بالمحافظة على الأمن والنظام

قد حلّت . ولذلك فإنه لايكتفى بالاستخفاف بحالة أغلبية البشر ، التى تعيش فى ظل دول ضعيفة أو منهارة ، ولكنه يتجاهل الطرق الكثيرة التى تشكل بها الأسواق العالمية المتحررة من الضوابط تهديدا للترابط فى المجتمع وللاستقرار فى الحكم .

وهناك دول قليلة ـ سنغافورة ، ماليزيا ، اليابان ، أيرلندا ، بريطانيا ، السويد ، والنرويج ـ لديها القدرة على صيانة الترابط الاجتماعى ، على حين تستجيب للمنافسة العالمية . ولكن غالبية الدول إما ضعيفة للغاية وإما فاسدة أو عديمة الكفاءة . كما أن غالبية الدول الموجودة الآن بالفعل لاتستطيع أن تطمع فى التوفيق بين أساسيات الأسواق العالمية ومتطلبات الترابط الاجتماعى وحفظ البيئة .

وهل يمكن عمليا أن يؤدى إصلاح السوق العالمية إلى تعزيز تطور دول فعالة؟ ثمة علامات على أن الحاجة إلى إعادة تأهيل الدولة أخذت تحظى بالقبول حتى فى بعض المنظمات عبر الوطنية التى تعتبر من مهندسى السوق الحرة العالمية . وقد تخلى البنك الدولى ، الرأس المدبرة لتوافق واشنطن ، عن مباركته لحكومة الحد الأدنى ، واعترف بأنه لايمكن أن تتحقق تنمية اقتصادية مستدامة إلا فى وجود دولة حديثة فعالة .

فتقرير البنك الدولى عن التنمية فى العالم فى عام ١٩٩٧ ، والذى جعل عنوانه **«الدولة فى عالم متغير»**(*) ، يبدأ بالقول : **«ولاشك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت . ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة ... وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف ، بل هى ضرورة حيوية ، لأنه بدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو الاجتماعى»**(٨)(**) . ثم يمضى التقرير فيثنى على ما ذكره توماس هوبز ، فى كتابه **«التنين الجبار أو لوياثان»** الذى صدر فى عام ١٩٥١ ، من أن الحياة بدون دولة فعالة للحافظ على الأمن ستكون حياة «موحشة ، بائسة ، بغيضة ، بهيمية ، وقصيرة»(٩)(***) .

---

(*) **The State in a Changing World** .

(٨) **The State in a Changing World : World Development Roport, 1997** ، البنك الدولى ، أكسفورد : إدارة النشر بجامعة أكسفورد ، ١٩٩٧ ، الصفحة ١١ . ومن أجل الاطلاع على نقد حاد لسياسات التنمية التى ينتهجها البنك الدولى، انظر ، كاثرين كوفيلد ، **Masters of Illusion : The World Bank and the Poverty of Nations** ، لندن : مكميلان ، ١٩٩٦ .

(**) هذه الفقرة منقولة حرفيا من الطبعة العربية لتقرير البنك الدولى ، الصفحة ٢٢ ـ المترجم .

(٩) **World Bank** ، المرجع السابق ، الصفحة ١٩ .

(***) هذه الفقرة منقولة حرفيا أيضا من الطبعة العربية لتقرير البنك الدولى ، الصفحة ١ ـ المترجم .

وتخلى البنك الدولى عن عقيدته الجامدة بشأن حكومة الحد الأدنى هو موقف جدير بالترحيب ، ولكن ذلك يقصر كثيرا عما يلزم من توجه جديد للفكر . والحكومات التى لاتحل المشكلة الهوبزية تفتقر إلى الشرعية فى كل مكان . ولكن الأمن من الاضطراب المدنى والعنف الإجرامى ليس هو كل ما تطلبه الشعوب من حكوماتها . فهى تطلب الأمن من العوز والبطالة والتهميش . وما لم تمتد وظائف الحماية التى تمارسها الدول إلى السيطرة على تلك المخاطر ، فلن يرى مواطنوها شرعية لحكوماتهم .

ويلح البنك الدولى فى ترديد الحكمة التقليدية التى تأكدت فى العقد الماضى ، وذلك عندما يصف **«المجموعة الكاملة من المرافق والخدمات العامة الأساسية» بأنها تتألف من «ركيزة من سيادة القانون ، واقتصاد كلى مستقر ، وأساسيات الصحة العامة ، والتعليم الأساسى الشامل ، وبنية أساسية كافية للنقل ، وحد أدنى من الأمن»**(١٠) .

وفى هذا العرض فإن الوظائف الحقيقية للدولة إنما تستمد من النظرية الاقتصادية للمرافق العامة . ولاريب فى أن هناك بعض وظائف الدولة التى يمكن فهمها من هذا المنظور . كما أن بعض الشروط الأساسية لاقتصاد السوق الحديث هى شروط عامة تنطبق على الجميع . فكل الاقتصادات الحديثة يجب أن تتضمن إنفاذ القانون بطريقة منزهة عن الفساد ، وحقوقا للملكية محددةً جيداً ، وسياسات لحفظ البيئة ، حتى تتمكن من خدمة الاحتياجات البشرية .

ولكن ما يفتقده عرض البنك الدولى هو الاعتراف بالدور الاقتصادى للدولة فى صيانة وتعزيز الترابط فى المجتمع . كما أن ما تمليه هذه المسئولية من سياسات لايمكن أن يستنتج من الحقائق العامة المفترضة للنظرية الاقتصادية . فهذه السياسات تختلف تبعا للأعراف الثقافية للشعوب المختلفة وأنواع الرأسمالية التى تمارسها .

ويظل البنك الدولى وفيّا لتوافق واشنطن عندما يعامل الفروق بين ثقافات الرأسمالية ونظمها وأنواعها على أنها فروق ذات أهمية هامشية فى تحديد الدور الاقتصادى للدولة . والواقع أن هذه الفروق حاسمة . والبنك لم يقبل ـ أو لعله لم يدرك بصورة كاملة ـ التنوع الذى تتسم به الرأسمالية المعاصرة .

ولنتأمل مثالين . أولهما اعتماد الرأسمالية اليابانية فى شرعيتها السياسية على تجديد العقد الاجتماعى الذى يكفل ثقافة العمالة الكاملة لديها . ومع ذلك فإن ممارسات العمالة

---

(١٠) المرجع نفسه ، الصفحة ٥٩ .

فى اليابان تتعرض لحصار من المنظمات عبر الوطنية باعتبارها سياسات الحمائية المستترة . ثانيها أن المعضلة الاقتصادية فى ألمانيا لها سمات مميزة مماثلة . كما أن المستويات المرتفعة للحماية الاجتماعية تعتبر جزءًا لايتجزأ من الرأسمالية التوافقية فى ألمانيا فيما بعد الحرب . ولاتستطيع الدولة الألمانية التخلى عن دورها باعتبارها الضامن الأخير للعمالة الكاملة ، ولا هى تستطيع أن تطمع فى أن يكون سبيلها الأساسى فى تحقيق هذا الهدف هو انتهاج مرونة فى العمالة على الطراز الأمريكى . ومع ذلك فإن المعتقدات الاقتصادية الدولية مازالت تطالب ألمانيا بتطبيق أساليب التعيين والفصل المطبقة فى السوق الحرة الأنجلو سكسونية .

وهذه الدروس لم يستوعبها بعد لا البنك الدولى ولا غيره من المنظمات عبر الوطنية المنهمكة فى محاولة إقامة سوق حرة عالمية . كما أن التنظيم العالمى لن يكون مستدامًا إلا بقدر ما يقبل تنوعًا من النظم والثقافات والاقتصادات باعتباره شرطًا دائمًا .

**إن التنظيم المطلوب فى اقتصاد عالمى حقًا يجب أن يشجع على وجود طريقة للعيش بين أنواع الرأسمالية التى ستكون مختلفة دائمًا . ولتأمل التجارة . إن القواعد الموضوعة لتنظيم التجارة ، والتى تعامل ممارسات الرأسمالية الأمريكية على أنها معايير عالمية ، هى معايير لاتحترم ذلك التنوع . فالقواعد التنظيمية التى تحظر على الحكومات أن تعمل على حماية ترابط مجتمعاتها ، والأنواع الخاصة من الرأسمالية التى تطورت لديها ، لاتهيئ إطارًا للتجارة الحرة ؛ وإنما هى تحابى نوعًا واحدًا من الرأسمالية فى المنافسة الدائرة بينه وبين الأنواع الأخرى . وثمة حاجة إلى إطار تستطيع فيه الحكومات أن تحمى ما هو متميز وعالى القيمة فى ثقافاتها الاقتصادية .**

وذلك لايعنى ضمنا أيًا من السياسات المرتبطة بمذهب الحماية . إذ إن هذا المذهب ، هو على غرار الاشتراكية الديمقراطية ، ينتمى إلى عالم لايمكن إحياؤه . فالدول ذات السيادة سوف تستمر فى بسط حمايتها على الصناعات التى ترى أن لها أهمية إستراتيجية . ولكن السياسات الكلاسيكية للحماية التجارية ، كما هى مطبقة عبر اقتصادات بكاملها ، هى سياسات غير عملية ، أو لعلها سياسات ضارة . وعندما يكون فى وسع الشركات تجزئة عملياتها ، ونقلها عمليا إلى أى مكان فى العالم ، يكون من المستطاع التعاقد على الخدمات مع دول نائية عن طريق استخدام تكنولوجيات المعلومات ، والاتجار فى الأصول المالية عبر الفضاء الكونى ، وبذلك تصبح السياسة الحمائية غاية لاجدوى من ورائها .

ولكن التنظيمات التى تصف بالحمائية أي سياسات تسعى إلى الحفاظ على الثقافات أو أشكال الحياة المتميزة، لاتشجع على قيام الانسجام بين الاقتصادات العالمية ، بل هى تجعل التعاون فيما بينها على المدى الطويل أمرًا مستحيلاً . وما لم يتم إصلاح هذه التنظيمات فإن القوى الاقتصادية الجديدة فى العالم سوف تسقطها من حسابها .

وعندما تسعى المنظمات الرأسمالية الأمريكية عبر الوطنية إلى إرغام كل اقتصاد على الدخول فى قميص ضيق محكم مخيط من الممارسات الفريدة للرأسمالية الأمريكية ، فإنها تجبر البلدان على اتباع سياسات اقتصادية لاتتلاءم مع تاريخها واحتياجاتها . ولكن السلطات عبر الوطنية ليست أجهزة لها حرية التصرف ، وإنما هى تعمل فى ظل الدول ذات السيادة التى تخدم أغراضها وفلسفتها . كما أن جميع الوكالات عبر الوطنية تنفذ اليوم تنويعات من الفلسفة **الولسونية**(*) الجديدة التى تعتبر الآن النوع السائد فى السياسة الخارجية الأمريكية . وهذا النهج إزاء العلاقات الدولية إنما يقوم ويسقط على افتراض أن بلدان العالم سوف تقبل ، إن آجلا أو عاجلا ، «الرأسمالية الديمقراطية» .

والولايات المتحدة منهمكة فى إحداث تحول ثورى فى الاقتصاد العالمى . فسياساتها المتعلقة بالتجارة والمنافسة تقضى بالموت على كل حضارة اقتصادية أخرى . فإذا كانت متاجر النواصى فى اليابان ، **والأسواق الأوروبية المضمونة للموز**(**) ، تعدّ قيودًا على المنافسة بالصورة المفهومة فى مصطلحات السوق الحرة الأمريكية ، فلابد من حظرها مهما تكن منافعها فى الترابط الاجتماعى .

إن صانعى السياسات العامة ومشكلى الرأى العام فى الولايات المتحدة لم يتأملوا كيف تنظر بقية العالم إلى الحالة الأمريكية ، ولم يسألوا أنفسهم لماذا تنظر الشعوب إلى الحالة الأمريكية بالريبة أو الرعب فى كل أنحاء أوروبا وآسيا ، ولماذا ترفض هذه الشعوب دعاواها الكونية باستنكار أو ازدراء .

إن التصميم على إخضاع كل الاقتصادات الأخرى للسوق الحرة الأمريكية وإلحاقها

---

(*) الإشارة هنا إلى توماس وودرو ولسن ، الرئيس السابع والعشرين للولايات المتحدة ـ المترجم .

(**) كانت دول الاتحاد الأوروبى تستورد معظم احتياجاتها الضخمة من الموز من دول أمريكا اللاتينية (دول الموز) حيث توجد مزارع الموز الهائلة المملوكة للشركات الأمريكية ، ولكنها تحولت إلى استيراد معظم احتياجاتها من هذه الفاكهة من دول الكاريبى ، فأثار ذلك حفيظة الولايات المتحدة وغضبها ، وردت بفرض عقوبات تجارية على دول الاتحاد ، فتقدمت هذه الأخيرة بشكاوى إلى منظمة التجارة الدولية مطالبة برفع تلك العقوبات ـ المترجم .

بها لايمكن أن ينجح ، وهو يؤدى إلى تفاقم تعارض المصالح بين القوى الاقتصادية فى العالم ، كما يعد بداية لمحاولات ترمى إلى الإفلات من سيطرة المنظمات عبر الوطنية التى تقودها الولايات المتحدة ، مثل الاقتراح (الذى نوقش فى أواخر عام ١٩٩٧ فى عدة بلدان آسيوية) بأن يُستكمل صندوق النقد الدولى ، أو يُستعاض عنه ، بصندوق آسيوى مستقل . وقد تكون النتيجة الأكثر دواما للسياسة الأمريكية هى أن تفض بعض البلدان والمناطق ارتباطها بالمؤسسات عبر الوطنية التى تجسد السوق الحرة العالمية .

وبمحاولة فرض حضارة اقتصادية واحدة على البشرية قاطبة ، فإن التأييد الأمريكى لتوافق واشنطن يخاطر بتحويل ما بين الدول من فروق قابلة للمعالجة إلى نزاعات عسيرة الحل .

وتوافق واشنطن لن يدوم إلى الأبد . فلاريب أنه سيهتز نتيجة للصدمات الاقتصادية والتحولات الجيوسياسية . إنه مرحلة فى سعى الولايات المحدة للعثور على هوية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، وهى فترة ليست أكثر استقرارًا أو دوامًا من أى جانب آخر من الآراء أو السياسات الأمريكية . وكما يوحى المثال الذى قدمه الرأى المتغير للبنك الدولى ، فإن سلامة ذلك الموقف هى بالفعل موضع تساؤل .

ولكن يبدو أن المشروع الأساسى لغرس الأسواق الحرة فى كل أنحاء العالم سوف يستمر بالنسبة للمستقبل المنظور . فهل ينبغى أن يعانى العالم أزمة كبرى ـ اقتصادية ، أو بيئية ، أو عسكرية ـ قبل أن تطرح الولايات المتحدة جانبا فلسفة «دعه يعمل» التى تعتنقها ، وتستخدم قوتها التى لانظير لها للمساعدة على توفير ظروف ملائمة لنجاح التنظيم العالمى ؟

## ما بعد « دعه يعمل »

إن الفترة التى أعقبت نهاية الحرب الباردة مباشرة فتنتها أعراض هذيان «نظام عالمى جديد» . وقد مرت الآن تلك الفترة . وليس باستطاعة أحد أن يصف الساحة الدولية فى القرن المقبل إلا بصورة غير واضحة ، وإن كان فى الوسع منذ الآن رؤية المصادر الأساسية للنزاع ، وهى الانقسامات الكلاسيكية القائمة على أساس العرق أو الأرض ، والتى يزيدها تفاقما ازدياد الندرة فى الموارد الطبيعية الحيوية وميراث مرعب من أسلحة الدمار الشامل .

إن خطر العودة إلى «اللعبة الكبرى» فى أواسط آسيا وشرقيها ، حيث تتنافس دول العالم من أجل السيطرة على النفط ، إنما هو نذير بما يمكن أن يكون مدّخرا لنا . ذلك أنه إذا وصل استهلاك الصين من الطاقة إلى مستوى استهلاكها فى بلدان أمريكا اللاتينية عند نهاية القرن ، فإن مجموع استهلاكها من النفط يمكن أن يتجاوز استهلاك كل البلدان الأوروبية الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية مجتمعة . وحتى إذا وصلت الصين إلى مستويات استهلاك الطاقة فى كوريا الجنوبية ، فإن مجموع استهلاكها سيكون قرابة مثلى استهلاك الولايات المتحدة اليوم . وفى عام ١٩٩٥ أكدت الصين سيادتها على المياه الغنية بالنفط القريبة من الفلبين . كما أن الصين وتايوان واليابان وماليزيا وبروناى وڤيتنام لها جميعا ادعاءات إقليمية متعارضة فى بحار جنوبى الصين وشرقيها . وجميعها تقريبًا لها تأثير حاسم على موارد النفط وغيرها من الموارد الطبيعية الشحيحة . ولا غرابة فى أن شرقى آسيا يعد الآن الموقع لسباق تسلح إقليمى .(١١)

ولم يترتب على انتهاء الحرب الباردة اختفاء التهديد للسلم . كل ماحدث هو أن طبيعة الحرب قد تغيرت . وكان من نتائج الاقتصاد العالمى أن أصبح العالم مغموراً بالأسلحة . كما أن المجمع العسكرى ـ الصناعى السوڤييتى السابق قد تحول إلى بازار للأسلحة . وحتى خطر تفجير الأسلحة النووية لم يتضاءل ، بل ربما يكون قد ازداد . إذ إن انتشار القوة النووية بغير ضوابط جعل من الأيسر على الدول الصغيرة والمنظمات السياسية حيازة تلك الأسلحة واستخدامها .(١٢)

وقد زاد خطر الإرهاب النووى نتيجة للاتساع الشديد للمجال الدولى للجريمة المنظمة . وتتفاقم هذه النتائج غير المتوقعة لاقتصاد عالمى مفتوح بسبب إضعاف الدولة الذى عززه توافق واشنطن بصورة فعالة .

إن الحركة العالمية التاريخية التى نسميها العولمة لديها زخم لايحيد عن مساره . فنحن لسنا المسيطرين على التكنولوچيات التى تحرك الاقتصاد العالمى : بل إنها هى التى تكيّفنا

---

(١١) انظر ، كنت إى . كالدر ، **Asia Deadly Triangle : How Arms, Energy and Growth Threat-en to Destabiize Asia - Pacific** ، لندن : نيكولاس بريالى ، ١٩٩٧ ، الصفحات ٥٠ و ١٢٢ و١٢٠ .

(١٢) فيما يتعلق بالخطر النووى الجديد ، انظر ، فريد تشارلس أيكل ، **"The second coming of the nuclear age"** ، فى مجلة فورين أفيرز ، العدد ١ ، يناير ـ فبراير ١٩٩٦ ـ الصفحات ١١٩ إلى ١٢٨ .

بطرق كثيرة لم نشرع فى فهمها . والمؤسسات التى تستطيع أن ترصد آثارها الجانبية الخطيرة أو تتصدى لها ليس لها وجود . ومن المشكوك فيه ما إذا كان باستطاعة أى مجتمع حديث فرض قيود على التطور التكنولوچى إذ ما ترتبت عليه نتائج ضارة بالاحتياجات البشرية الحيوية . ذلك أن تلك المجتمعات شديدة البعد عن اليقين فيما يتعلق بقيمها ، وشديدة الالتصاق بفهم الأرض على أنها مورد ينبغى استهلاكه لصالح حاجات بشرية غير محدودة ، بحيث يستحيل عليها الاضطلاع بتلك المهمة البطولية .

إن **محطمى الآلات(اللوديين)**(*) والأصوليين الذين يسعون إلى أن يعيدوا إلى الوراء تيار الاختراع والمعرفة العلمية ، إنما يكشفون عن إحدى الخصال الرئيسية للعالم الحديث الذى يزعمون أنهم يرفضونه ـ ألا وهى الاعتقاد بأن علل البشرية يمكن أن تعالج بعمل من أعمال الإدارة .

إن طوفان الاختراعات الذى يحرك الاقتصاد العالمى لايمكن التحكم فيه بحيث لانحصل إلا على منافعه . ذلك أن شرور التكنولوچيا الجديدة كثيرا ما يتعذر انفصالها عما تتيحه من خيرات . ولكن بإمكاننا أن نأمل فى أن ترجح إحدى الكفتين الأخرى على نحو يجعل آثار التكنولوچيا أقل إضرارا برفاهة البشر .

ويشكل العلم والتكنولوچيا ميراثًا مشتركا . وإذا تصورنا أنه يمكن استخدامهما (على حد تعبير أشعيا برلين) من أجل صنع «رداء سلمى متعدد الألوان» ، أى عالم تعددى تستطيع فيه الثقافات المختلفة أن تعيش معا ، فإن ذلك ليس مثالا يستحيل تحقيقه ، إنما هو تعبير عن أمل يشاطره مفكرو التنوير مع كل الأديان والفلسفات ، قديمها وحديثها ، التى تعترف بمبدأ التسامح . كما أن احتمال وجود سوق حرة عالمية واحدة ذاتية التنظيم جعل من هذه الرؤية لأسلوب المعايشة وهما وخيالاً .

وبناء عليه فإننا لسنا على أعتاب عصر الوفرة الذى يتوقعه المتعاملون مع السوق الحرة ، وإنما نحن على أعتاب عهد تاريخى تعمل فيه السوق الفوضوية والموارد الطبيعية المتناقصة على الزج بالدول ذات السيادة فى تنافسات تزداد خطورة يوما بعد يوم .

---

(*) **Luddites** : الاسم الذى أطلق على العمال الذين قاموا خلال عام ١٨١١ بتحطيم الآلات الجديدة اعتقادا منهم أنها ستؤدى إلى انخفاض الطلب على الأيدى العاملة . والكلمة مأخوذة من نيد لود (Ned Ludd) ، وهو اسم صبى مختل العقل قام فى نوبة غضب بتحطيم آلة فى ليستر شاير قبل ذلك ببضع سنوات ـ المترجم .

والدرس واضح . فالرأسمالية العالمية ، على النحو الذى تنظم به اليوم ، ليست مهيأة على الإطلاق لمواجهة مخاطر النزاع الچيوسياسى التى تعم عالما تتفاقم فيه أزمة الموارد . ومع ذلك لايظهر على أىٍّ من جداول الأعمال التاريخية أو السياسية موضوع إعداد إطار تنظيمى للتعايش والتعاون بين اقتصادات العالم المتنوعة .

وقد تفاعلت المنافسة على السوق العالمية والمبتكرات التكنولوچية ، وهو تفاعل كانت نتيجته اقتصادا عالميا تعمه الفوضى . واقتصاد كهذا محتوم عليه أن يكون مسرحاً لنزاعات چيوسياسية عظمى . ويعتبر توماس هوبز وتوماس مالتس دليلين أكثر كفاءة من آدم سميث أو فردريك ڤون هايك لفهم العالم الذى خلقه شعار «دعه يعمل» على نطاق العالم، العالم الذى تهدده الحروب والندرة بدرجة لاتقل عما يحويه من توافقات التنافس الخيرّة .

وينبغى أن يكون ما نرجحه هو أن إصلاح نظام «دعه يعمل» لن يتحقق . وبدلا من ذلك فإنه سيتمزق ويتفتت ، لأن تفاقم ندرة الموارد واحتدام النزاعات بين المصالح يجعلان التعاون الدولى يتزايد صعوبة باطراد . وما يدخر للبشرية هو ازدياد الفوضى الدولية عمقا .

ترى هل ستمكننا موارد العقلانية الحاسمة التى ورثناها من التنوير من التعامل مع الاضطرابات التى خلقها أحدث مشروعاتها أو جعلها تتفاقم ؟ أو أن الفوضى التى تحيط بنا هى قدر تاريخى علينا أن نناضل ضده ، ولكننا نعجز عن التغلب عليه؟ ولاشك أنه سيكون من أشد سخريات القدر إظلاما أن ينتهى مشروع التنوير لحضارة عالمية إلى فوضى تتصارع فى خضمها دول ذات سيادة وشعوب لاجنسية لها من أجل ضرورات الحياة .

**إن انتشار التكنولوچيات الجديدة فى كل أنحاء العالم لايساعد على تعزيز الحرية البشرية ، بل أدى بدلا من ذلك إلى تحرير قوى السوق من السيطرة الاجتماعية والسياسية . ونحن إذ نسمح بهذه الحرية للأسواق العالمية، إنما نكفل أن يكون ما سنذكره عن عصر العولمة هو انعطاف آخر فى تاريخ العبودية .**

## ملحق(*)

إن الرأسمالية العالمية ، فى تركيبها الحالى ، تحمل فى طياتها بذور عدم استقرارها . فالسوق الحرة العالمية ليس باستطاعتها تنظيم نفسها بنفسها بأكثر مما كان فى استطاعة الأسواق الوطنية فى الماضى . ذلك أنه ماكاد عقد واحد من الزمان ينقضى عليها حتى باتت تحوى بالفعل اختلالات خطيرة . وما لم تتم إعادة إصلاح جذرى للاقتصاد العالمى ، فإنه سيكون مهددا بالتمزق عندما تتكرر ـ بشكل مفجع وموجب للسخرية فى آن واحد ـ الحروب التجارية ، والتخفيضات التنافسية للعملات ، والانهيارات الاقتصادية ، والانتفاضات السياسية ، التى شهدتها ثلاثينات هذا القرن .

وترى أحزاب التيار الرئيسى فى جميع البلدان أنه ليس هناك بديل عن الأسواق الحرة ذات النطاق العالمى . وهذا الكتاب يعارض تلك الفلسفة الاقتصادية . وعندما صدر كتاب **الفجر الكاذب** فى بريطانيا فى ربيع عام ١٩٩٨ تعرض للهجوم من جميع اتجاهات الطيف السياسى . ووصف ما ادعاه الكتاب من أن الرأسمالية العالمية ، فى صورتها الراهنة ، إنما تحوى بذورا عميقة لعدم الاستقرار ، بأنه شديد التشاؤم ، دعك من غموضه . ولكن بعد أقل من عام واحد بُرّئت بدرجة كبيرة ساحة ذلك الادعاء .

وقد كان الاستقبال الذى لقيه **الفجر الكاذب** تأكيداً لإحدى أفكاره الأساسية ، **وهى أن الرأى العام المعاصر أصبح ـ سواء فى السياسات أو وسائل الإعلام أو دوائر الأعمال ـ منفصلا عن الواقع البشرى المتصل ، بحيث لم يعد قادرا على التمييز بين ما هو يوتوبيا وما هو واقع . وهو لذلك ليس مهيأ لعودة التاريخ على النحو الذى نشهده الآن ، بنزاعاته المألوفة الصعبة المراس ، وخياراته المأسوية ، وأوهامه المهدّمة الأركان .**

(*) صدرت الطبعة الأولى لكتاب **الفجر الكاذب** فى ربيع عام ١٩٩٨ ، ثم صدرت له طبعة ثانية فى عام ١٩٩٩ أضاف إليها المؤلف هذا الملحق ـ المترجم .

وفى غضون الفترة القصيرة التى انقضت منذ صدور الطبعة الأولى للكتاب أيدت الأحداث ما ورد فيه من تحليلات . بل إن الرأى الرسمى أخذت تساوره الشكوك فى أن المشكلات الاقتصادية فى آسيا ليست صعابا محلية فى بلدان نائية . وسرعان ما سيرغم هذا الرأي على مواجهة الحقيقة ، وهى أن ما كان يعدّه أزمة للرأسمالية الآسيوية إنما هو فى الواقع أزمة للرأسمالية العالمية تتطور بسرعة . ولم يعد هناك مجال للشك فى أننا نقترب من انتفاضة هائلة فى النظام الاقتصادى الدولى . وإنه لرهان كاسب أن نقول إنه سيكون من الصعب أن نجد ، فى غضون بضع سنوات من الآن ، شخصا واحدا يسلم بأنه أيّد فى أىّ وقت النظام العالمى الذى مازال الرأى المستقر الآن يؤكد أنه نظام منزه عن الخطأ .

ويقول **الفجر الكاذب** إن السوق الحرة العالمية ليست قانونا حديديا للتطور التاريخى ، وإنما هى مشروع سياسى . كما أن العيوب العميقة فى هذا المشروع أحدثت بالفعل معاناة هائلة بغير موجب . ومع ذلك فإن الاقتصاد العالمى المقام وفق نموذج الأسواق الحرة الأنجلو سكسونية هو الهدف المعلن لصندوق النقد الدولى والمنظمات عبر الوطنية المماثلة . والأسواق العالمية هى قاطرات التدمير الإبداعى . وعلى غرار الأسواق فى الماضى ، فإن هذه الأسواق الحرة لاتمضى فى طريقها فى موجات سلسة ومطردة ، وإنما هى تتقدم من خلال دورات من الازدهار والنكوص ، وهوس المضاربة ، والأزمات المالية . والرأسمالية العالمية ، على غرار الرأسمالية فى الماضى ، تحقق إنتاجيتها المتزايدة اليوم عن طريق تدمير الصناعات العتيقة ، والمهن وطرق الحياة القديمة ، وإن يكن ذلك يتم على نطاق العالم بأسره .

وقد فهم جوزيف شومبيتر الرأسمالية أفضل مما فهمها أى اقتصادى آخر فى القرن العشرين . وكان يرى أنها لاتسعى إلى الحفاظ على تماسك المجتمع ، وأنها إذا تركت وشأنها يمكن أن تدمر الحضارة الليبرالية . وذلك هو ما دفعه إلى قبول القول بأن الرأسمالية لابد أن تستأنس ، وبأن هناك حاجة إلى التدخل الحكومى للتوفيق بين دينامية الرأسمالية والاستقرار الاجتماعى . ويصدق القول نفسه على الأسواق العالمية اليوم .

إن المؤمنين الحاليين بمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى إنما يرجعون صدى شومبيتر دون أن يفهموا آراءه . فهم يعتقدون أن الأسواق الحرة بتشجيعها للرخاء تعمل على تعزيز القيم الليبرالية ، ولم يلاحظوا أن وجود سوق حرة عالمية يؤدى إلى توليد أنواع جديدة من القومية والأصولية ، حتى عندما تخلق نُخبا جديدة . والرأسمالية العالمية إذ تدمر أسس

المجتمعات البورچوازية، وتفرض عدم استقرار واسع النطاق على البلدان النامية، فهى تعرّض الحضارة الليبرالية للخطر، وتزيد من صعوبة قيام تعايش سلمى بين الحضارات المختلفة .

لقد أصبح مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى تهديداً للسلم بين الدول . فالنظام الاقتصادى الدولى لايحوى أي مؤسسات فعالة لصيانة ثروة البيئة الطبيعية . وأخطار ذلك تتمثل فى أن الدول ذات السيادة سيزج بها فى صراع من أجل السيطرة على ما يوجد فى الكرة الأرضية من الموارد الطبيعية المتناقصة . وفى القرن المقبل، ستحل حروب مالتسية مبعثها الندرة محل التنافسات الأيديولوچية بين الدول .

والأزمة الآسيوية علامةٌ على أن الأسواق الحرة العالمية قد أصبحت خارج نطاق السيطرة . فالفقاعة المتفجرة ذات الأبعاد التاريخية فى الولايات المتحدة ؛ والانكماش الراسخ فى اليابان والذى أخذ يظهر فى الصين ؛ والكساد فى إندونيسيا وكثير من البلدان الآسيوية الأصغر حجما ؛ والأزمة المالية والاقتصادية فى روسيا والتغير المحتمل للنظام فيها ـ هذه كلها ليست تطورات من شأنها تعزيز الاستقرار . وهى تكشف عن الاضطراب فى الاقتصاد العالمى برمته .

وسوف أوضح فى هذا الملحق كيف أن التطورات الأخيرة تؤيد الحجج الواردة فى **الفجر الكاذب** وتساندها . وبعد ذلك سأعرض بعض السيناريوهات بالنسبة للمستقبل ، وأفكر فيما يمكن عمله .

فهل تنبئ الأزمة الراهنة فى آسيا بنهاية النماذج الآسيوية للرأسمالية ، على نحو ما سارعت الحكمة التقليدية للبلدان الغربية إلى استنتاجه ؟ وهل باستطاعة اليابان الحفاظ على ثقافتها الاقتصادية المميزة ؟ وهل باستطاعة الاتحاد الأوروبى ، الذى تزوّد حديثا بعملة موحدة ، أن يعزل نفسه عن صدمات الأسواق العالمية ؟ وهل باستطاعة الرأسمالية الألمانية أن تجدّد نفسها ؟ وماذا سيكون عليه التزام الولايات المتحدة بالأسواق الحرة عندما ينفجر **اقتصاد الفقاعة**(*) لديها ؟

هذه بعض الأسئلة التى طرحتها الأحداث التى وقعت منذ أن صدرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب ، والتى أرمى هنا إلى محاولة الإجابة عنها . وقد يكون من المفيد ، قبل ذلك، أن نعود إلى الحجة المحورية للكتاب ، والتى تتألف من ثمانى نقاط رئيسية مترابطة .

---

(*) **Bubble economy** : اقتصاد تجرى فيه مضاربات مفرطة فى أسعار الأسهم بحيث تندفع إلى مستويات تتجاوز قيمتها كثيرا، ثم لاتلبث الفقاعة أن تنفجر ـ المترجم .

إن السوق الحرة ليست ـ كما تفترض الفلسفة الاقتصادية اليوم ـ حالة طبيعية تحدث عندما يزال التدخل السياسى فى مبادلات السوق . ذلك أن السوق الحرة فى أى منظور تاريخى طويل المدى وواسع الأفق ، انحراف قصير الأجل نادرًا ما يتحقق . والقاعدة المألوفة هى الأسواق المنظمة ، والتى تنشأ تلقائيا فى حياة كل مجتمع . أما السوق الحرة فهى بنيان تقيمه سلطة الدولة . والفكرة القائلة بأن السوق الحرة وحكومة الحد الأدنى تمضيان معًا ، والتى كانت جزءًا مما فى جعبة اليمين الجديد ، إنما هى فكرة تقلب الحقائق . ولما كان الاتجاه الطبيعى للمجتمع هو تقييد الأسواق ، فإن السوق الحرة لايمكن أن تكون إلا وليدة لسلطة دولة مركزية . فالأسواق الحرة هى من خلق الحكومات القوية ، ولاتستطيع أن توجد بدونها . تلك هى الحجة **الأولى فى الفجر الكاذب** .

وذلك واضح تماما فى التاريخ القصير لمذهب «دعه يعمل» فى القرن التاسع عشر . وقد تمت هندسة السوق الحرة فى إنجلترا فى منتصف العصر الفيكتورى فى ظل ظروف ملائمة بشكل استثنائى . فقد كانت لدى إنجلترا ، على خلاف البلدان الأوروبية الأخرى، أعراف فى النزعة الفردية استمرت طويلا . وعلى امتداد قرون عديدة كان المزارعون الذين يملكون الأرض التى يفلحونها هم أساس اقتصادها . ولم تظهر الرأسمالية الزراعية التى تملك مزارع شاسعة إلا عندما استخدم البرلمان سلطته لتعديل حقوق الملكية القديمة أو إلغائها ، وخلق حقوق ملكية جديدة ـ من خلال قوانين التسييج التى تمت بمقتضاها خصخصة جانب كبير من الأراضى المشاع .

وقد جاء مذهب «دعه يعمل» إلى إنجلترا نتيجة لالتقاء ظروف تاريخية مواتية وسلطة مطلقة لبرلمان لم يكن معظم الشعب الإنجليزى ممثلا فيه . وبحلول منتصف القرن التاسع عشر ، ومن خلال قوانين التسييج وقوانين الفقراء وإلغاء قانون الغلال، أصبحت الأرض والأيدى العاملة والخبز سلعًا شأن أي سلع أخرى : وأصبحت السوق الحرة هى المؤسسة المحورية فى الاقتصاد .

**لكن السوق الحرة لم تدم فى إنجلترا لأكثر من جيل واحد (بل إن بعض المؤرخين يغالون فى القول بأنه لم تكن هناك فى أى وقت فترة طبق فيها مذهب «دعه يعمل») . فمنذ سبعينيات القرن الماضى فصاعدا كانت تصدر بالتدريج تشريعات تستبعد السوق الحرة من الوجود . ومع نشوب الحرب العالمية الأولى كانت الأسواق قد أعيد تنظيمها بدرجة كبيرة لصالح الصحة العامة والكفاءة**

الاقتصادية ، وأصبح للحكومة دور فعال فى توفير مجموعة من الخدمات الحيوية ، لاسيما المدارس . وظل لدى بريطانيا نوع من الرأسمالية ذو طبيعة رأسمالية واضحة ، واستمرت التجارة الحرة إلى أن وقعت كارثة «الكساد الكبير» ، ولكن أعيد تأكيد السيطرة السياسية على الاقتصاد . وظل المجتمع ينظر إلى السوق الحرة على أنها تجاوز عقائدى ، أو مجرد ظاهرة غير مسايرة للزمن ـ إلى أن أعادها «اليمين الجديد» إلى الحياة فى ثمانينيات القرن الحالى .

وقد تمكن «اليمين الجديد» ، فى البلدان التى وصل فيها إلى السلطة ، من تغيير الحياة السياسية والاقتصادية تغييرا لارجعة فيه ـ لكنه فشل فى تحقيق الهيمنة التى كان يطمع فيها . ففى بريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا ، إلى جانب بعض البلدان الأخرى ، مثل المكسيك وشيلى وجمهورية التشيك ، تمكنت الحكومات المتأثرة بشدة بفكرة السوق الحرة من تفكيك جانب كبير من تراثها الإدماجى أو الجماعى . ولكن فى كل الحالات فإن التحالفات التى جعلت من الممكن سياسياً تطبيق سياسات السوق الحرة قد قوّضها ماترتب على تلك السياسات نفسها من نتائج متوسطة الأجل .

فالتصفية السريعة للإسكان الاجتماعى (الشعبى) ـ وهى إحدى سياسات تاتشر الرئيسية ـ كانت نجاحا مادامت أسعار المساكن آخذة فى الارتفاع . ولكن عندما انخفضت هذه الأسعار فجأة وبعنف ، وقع الملايين فى فخ العدالة السلبية ، وأصبحت هذه التصفية خسارة سياسية . ولم تتحقق أي منفعة سياسية من خصخصة الأصول العامة وتحرير الأسواق إلا عندما كان انتعاش الاقتصاد يخفى أثرهما الأعمق ، وهو تفاقم انعدام الأمن الاقتصادى . وعندما أصبح ذلك الأثر ملموسًا نتيجة للنكوص الاقتصادى ، بدأت حكومات اليمين الجديد تعيش على **وقت مستعار** (*) ترقبًا للتطورات المقبلة .

وقد تبين فى غالبية البلدان أن المستفيد سياسيًا من الإصلاح الاقتصادى الليبرالى الجديد هو اليسار المعتدل . فما حدث فى أواخر القرن التاسع عشر تكرر فى أواخر القرن العشرين ، إذ إن ماترتب على الأسواق الحرة من آثار مدمرة اجتماعيا جعلها غير قادرة على الاستمرار من الناحية السياسية .

وهذا ينقلنا إلى **الجدلية الثانية فى الفجر الكاذب** ، وهى أن الديمقراطية والسوق الحرة

---

(*) **Borrowed time** : إرجاء لايعول عليه ، ويتعذر التحكم فيه عادة ، لحدث من المحتم وقوعه ـ المترجم .

أمران متنافسان وليسا متلازمين . «فالرأسمالية الديمقراطية» ـ الصيحة البلهاء التى أطلقها المحافظون الجدد فى كل مكان لتوحيد الصفوف ـ تفصح عن (أو تخفى) علاقة شديدة التعقيد . **ذلك أن العنصر البديهى الملازم للأسواق الحرة ليس الحكومات الديمقراطية المستقرة ، إنما هو السياسات المتقلبة لانعدام الأمن الاقتصادى .**

ففى الحاضر والماضى ، فى كل مجتمع من الناحية الفعلية ، كانت السوق تكبح حتى لا تكون أضرارها شديدة القسوة على حاجات البشر الحيوية إلى الاستقرار والأمن . وفى المراحل المتأخرة من السياقات الحديثة كانت الحكومة الديمقراطية تعمل عادة على تخفيف آثار الأسواق الحرة . وقد تزامن زوال السوق الحرة فى أنقى صورها فى منتصف العصر الفيكتورى مع توسيع قاعدة الاقتراع العام . ومثلما تراجع مذهب «دعه يعمل» فى إنجلترا مع تقدم الديمقراطية ، فإن تجاوزات الثمانينيات قد خففتها الحكومات المتعاقبة فى معظم البلدان ـ تحت ضغوط المنافسة الديمقراطية . ومع ذلك فإن السوق الحرة على المستوى العالمى ظلت متحررة من القيود .

وثمة مشروع تاريخى للتوفيق بين اقتصاد السوق والحكم الديمقراطى تعرض فيما يبدو لتراجع نهائى . فالاشتراكية الديمقراطية الأوروبية مازالت قائمة بحسبانها عددا من النظم ذات الوجود الفعلى . ولكن الحكومات الاشتراكية الديمقراطية تفتقر إلى السيطرة على الحياة الاقتصادية ، وهى السيطرة التى كانت قادرة على ممارستها خلال فترة نجاحها فيما بعد الحرب . **كما أن الأسواق العالمية للأوراق المالية لن تسمح للنظم الاشتراكية الديمقراطية بالحصول على قروض كبيرة ، إذ إن السياسات الكينزية تكون عديمة الفعالية إذا ما طبقت فى اقتصادات مفتوحة يكون باستطاعة رءوس الأموال فيها أن تخرج وقتما تشاء . ذلك أن قدرة الإنتاج على التنقل على نطاق العالم تسمح للمؤسسات بأن تتوطن حيث تكون الأعباء التنظيمية والضريبية أقل وطأة .**

والحكومات الاشتراكية الديمقراطية لم تعد لديها الموارد اللازمة لتحقيق أهدافها بوسائل اشتراكية ديمقراطية . ونتيجة لذلك أصبحت البطالة الواسعة النطاق مشكلة بغير حل ظاهر فى غالبية بلدان أوروبا القارية . وفى حالات قليلة ، توافرت ظروف خاصة ـ مثل المكاسب المفاجئة غير المتوقعة من النفط فى النرويج ـ أعطت النظم الاشتراكية الديمقراطية فرصة أخرى للعيش . ولكن من الزاوية العامة فإن التناقض بين الاشتراكية الديمقراطية والأسواق الحرة العالمية يبدو عنيدا لايقبل الحل .

واليوم توجد مؤسسات قليلة فعالة للإدارة الاقتصادية العالمية ، ولكن لاتوجد مؤسسات ديمقراطية ولو من بعيد . ومازال من الآمال البعيدة إقامة علاقة متوازنة وذات طابع إنسانى بين الحكومات واقتصاد السوق .

**ثالثا ، أن الاشتراكية كنظام اقتصادى قد انهارت بغير رجعة**(*) . فمن الناحيتين الإنسانية والاقتصادية كانت تركة التخطيط المركزى الاشتراكى تركة مدمرة. إن الاتحاد السوفييتى لم يكن نظاما حقق تقدما سريعا بتكلفة بشرية مرتفعة بدرجة يؤسف لها، بل كان دولة شمولية قتلت الملايين أو دمرت حياتهم ، وخربت البيئة الطبيعية . وفيما عدا القطاع العسكرى الهائل وبعض مجالات الصحة العامة، لم يحقق الاتحاد السوفييتى غير القليل من المنجزات الاقتصادية أو الاجتماعية الحقيقية . وفى الصين ، فى عهد ماوتسى تونج ، ربما كانت الخسائر فى الأرواح الناتجة عن المجاعات التى تسببت فيها، والأهوال ، والبيئة المدمرة ، أكبر حتى مما حدث فى الاتحاد السوفييتى .

ومهما يكن مايأتى به القرن المقبل، فإن انهيار الاشتراكية يبدو لارجعة فيه . وبالنسبة للمستقبل بوسعنا أن نرى أنه لن يكون فى العالم نظامان اقتصاديان ، بل أنواع مختلفة من الرأسمالية فحسب .

**رابعا** ، على الرغم من أن انهيار الاشتراكية من الداخل قد قوبل بالترحاب فى البلدان الغربية ، لاسيما فى الولايات المتحدة ، باعتباره انتصارا لرأسمالية السوق الحرة ، فإنه لم يعقبه فى معظم البلدان التى كانت شيوعية فيما سبق الأخذ **بأى** نظام اقتصادى غربى .

ففى كل من روسيا والصين ترتب على اختفاء الشيوعية إحياء أنماط محلية من الرأسمالية ، شوهها فى كلتا الحالتين ما ورثاه من الشيوعية . فالاقتصاد الروسى يسيطر عليه نوع من التكتل الإجرامى . والأصول القريبة لهذا النظام الاقتصادى ذى الطبيعة الخاصة نابعة من الاقتصاد غير المشروع فى الاتحاد السوفييتى ، ولكن تجمعه بعض نقاط التشابه مع الرأسمالية المختلطة فى المؤسسات الكبيرة التى تسيطر عليها الدولة ، ومع روح المبادرة الجامحة التى ازدهرت فى العقود الأخيرة للقيصرية . وللرأسمالية فى الصين

---

(*) وهكذا يتمادى المؤلف فى التهجم على الاشتراكية ويصل به الأمر حتى إلى مصادرة حق البشر فى الحلم بنظام يقوم على العدالة الاجتماعية وانتفاء المظالم . وقد تناسى المؤلف أن الأحزاب الاشتراكية الديمقراطية هى التى تحكم الآن فى أكبر أربع دول أوروبية (فرنسا وألمانيا وإنجلترا وإيطاليا) وفى بعض الدول الأوروبية الأخرى ـ المترجم .

سمات مشتركة كثيرة مع الرأسمالية التى يمارسها الصينيون الذين يعيشون فى الشتات فى كل أرجاء العالم ، ولاسيما مع ما لعلاقات القرابة فى دوائر الأعمال من دور حاسم ، ولكنها بدورها موبوءة بالفساد وبانتشار الطابع التجارى فى المؤسسات ـ بما فى ذلك المؤسسة العسكرية ـ الموروثة من العهد الشيوعى . **ومفاد الرأى التقليدى أن انهيار الشيوعية كان انتصارا «للغرب» ، وبرغم أن الاشتراكية الماركسية كانت أيديولوچية غربية خالصة . وبنظرة تاريخية طويلة المدى ، فإن انفراط عقد الاشتراكية الماركسية فى روسيا والصين يمثل هزيمة لجميع نماذج التحديث الغربية . وكان فشل التخطيط المركزى فى الاتحاد السوفييتى ، وتفكيكه فى الصين ، علامة على نهاية تجربة التحديث الذى يُفرض عنوة ، والذى كان نموذجه للحداثة هو المصنع الرأسمالى فى القرن التاسع عشر .**

وفى الجدلية الخامسة يرى **الفجر الكاذب** أن **هناك أشياء كثيرة مشتركة بين الماركسية اللينينية والمنطق الاقتصادى للسوق الحرة على الرغم من أنهما يؤيدان نظامين اقتصاديين مختلفين . فكلاهما يتخذ موقفا پروميثيوسيا(*) من الطبيعة ، ولا يبدى تعاطفا يذكر مع ما يترتب على التقدم الاقتصادى من خسائر بشرية . وكلاهما شكل من أشكال مشروع التنوير الرامى إلى الاستعاضة عن التنوع التاريخى للثقافات البشرية بحضارة عالمية واحدة . والسوق الحرة العالمية هى ذلك المشروع التنويرى فى أحدث صوره ـ وربما آخرها .**

إن مناقشات كثيرة من تلك الجارية اليوم تخلط بين العولمة ، وهى عملية تاريخية كانت جارية منذ عدة قرون ، والمشروع السياسى العابر الذى يرمى إلى إقامة سوق حرة على النطاق العالمى . وإذا فهمت العولمة على وجهها الصحيح ، فإنها تشير إلى الترابط المتزايد بين الحياة الاقتصادية والثقافية فى أجزاء متباعدة من العالم . وهو اتجاه يمكن أن يرجع إلى امتداد قوة أوروبا إلى أجزاء أخرى العالم فى السياسات الإمپريالية ابتداء من القرن السادس عشر فصاعداً .

والمحرك الرئيسى لهذه العملية اليوم هو الانتشار السريع للتكنولوچيات الجديدة للمعلومات التى تلغى المسافات . ويتصور المفكرون التقليديون أن العولمة تتجه إلى خلق حضارة عالمية عن طريق انتشار الممارسات والقيم الغربية ، ولاسيما الأنجلو سكسونية ، على نطاق العالم .

---

(*) **پروميثيوس** : جبار أو مارد إغريقى قديم سرق النار من جبل أولمپس ليعطيها للبشر ، فعوقب بأن قيدّ بسلسلة إلى صخرة أنقذه منها هركيوليس ـ المترجم .

والحقيقة أن تطور الاقتصاد العالمى كان فى أغلب الأحيان فى الاتجاه الآخر . فعولمة اليوم تختلف عن الاقتصاد الدولى المفتوح الذى أقيم فى ظل الإمبريالية الأوروبية خلال العقود الأربعة أو الخمسة التى سبقت الحرب العالمية الأولى . وليست هناك فى السوق العالمية اليوم دولة غربية لديها ما كان لدى بريطانيا وغيرها من الدول الأوروبية من تفوق فى ذلك الوقت . بل إنه فى المدى الأطول يعمل انتشار التكنولوچيات الجديدة فى كل أنحاء العالم على تآكل القوة الغربية والقيم الغربية . وما انتشار تكنولوچيات الأسلحة النووية بحيث أصبحت فى متناول نظم مناهضة للغرب إلا عَرَضاً من أعراض اتجاه أوسع نطاقا .

والأسواق التى شملتها العولمة لاتؤدى إلى امتداد السوق الحرة الأنجلو أمريكية إلى جميع أرجاء العالم ، وإنما هى تلقى فى التيه بجميع أنماط الرأسمالية ـ ومن بينها مختلف أنواع السوق الحرة . والأسواق العالمية الفوضوية تدمر الرأسماليات القديمة وتفرخ رأسمالية جديدة ، على حين تخضعها جميعا لحالة متواصلة من عدم الاستقرار .

وفكرة التنوير المتعلقة بحضارة عالمية لم تبلغ من القوة فى أى مكان ما بلغته فى الولايات المتحدة ، حيث توحدت مع القبول العام بالقيم والمؤسسات الغربية ـ أى القيم والمؤسسات الأمريكية[1] . والفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة هى نموذج للعالم كانت سمة مميزة للحضارة الأمريكية . وخلال الثمانينيات كان باستطاعة اليمين انتقاء فكرة الرسالة القومية هذه ووضعها فى خدمة أيديولوچية السوق الحرة . واليوم لم يعد ممكنا التمييز فى الخطاب العام الأمريكى بين امتداد قوة الشركات الأمريكية إلى مختلف أرجاء العالم وفكرة قيام حضارة عالمية .

ومع ذلك فإن ما تدعيه الولايات المتحدة من أنها نموذج للعالم بأسره ليس مقبولاً لدى أىِّ بلد آخر . فتكاليف النجاح الاقتصادى الأمريكى تشمل مستويات متعددة من الانقسام الاجتماعى ـ من الجريمة ، والإيداع فى السجون ، والنزاعات العرقية والعنصرية ، وانهيار الأسرة والمجتمعات المحلية ـ وهى تكاليف لن تتحملها أي ثقافة أوروبية أو آسيوية .

والفكرة القائلة بأن الولايات المتحدة تقود كتلة تزداد اتساعا من الأمم الغربية هى فكرة

---

(١) ليس كل مفكرى التنوير قد فهموا الحضارة العالمية على أنها مركزة على أوروبا . ومن أجل الاطلاع على مناقشة لهذه النقطة فيما يتعلق بمفكر التنوير النموذجى ، انظر كتابى ، **Voltaire and Enlightenment** ، لندن ، أوريون ، ١٩٩٨ .

تكاد أن تكون منافية تماما للحقيقة . ففى الظروف الراهنة ، كفّ تعبير «الغرب» عن أن يكون له معنى محدد ـ إلا فى داخل الولايات المتحدة ، إذ يعنى مقاومة ارتدادية لواقع التعددية الثقافية ، وهو الواقع غير القابل للتغيير .

والولايات المتحدة تزداد اختلافا عن المجتمعات «الغربية» الأخرى فى كثير من سياساتها المحلية والخارجية ، إذ إنها بتطرف انقساماتها وحدة التزامها بالأسواق الحرة تبدو مجتمعًا متفردًا . وعلى الرغم من أن أوروبا والولايات المتحدة مازالتا تجمع بينهما مصالح حيوية مشتركة ، فإنهما تتباعدان باستمرار فى الثقافة والقيم . وفى نظرة إلى الماضى نجد أن فترة التعاون الوثيق التى امتدت من الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة مباشرة قد تبدو انحرافا فى علاقات الولايات المتحدة مع بريطانيا .

فالإطار التاريخى الأطول الذى تنظر فيه الحضارة الأمريكية إلى نفسها باعتبارها نسيجًا وحدها ، وأنه لاتجمعها مع العالم القديم سمات مشتركة كثيرة ، هو إطار عاد ليصبح هو النغمة السائدة . وفى مفارقة غريبة فإن الإيمان المتزايد من جانب المحافظين الجدد بأن الولايات المتحدة تمثل نموذجًا عالميًا يبدو وكأنه يعجّل بالعملية التى تحمل الولايات المتحدة على الكف عن أن تكون بلدًا أوروبيا «غربيا» .

والجدلية **السادسة** فى **الفجر الكاذب** هى انصهار الطابع الاستثنائى للولايات المتحدة مع أيديولوچية السوق الحرة . فالسوق الحرة العالمية إنما هى مشروع أمريكى . وقد عاد هذا المشروع بالفائدة على الشركات الأمريكية فى بعض المجالات ، وذلك مع وصول الأسواق الحرة إلى اقتصادات كانت محمية حتى الآن . ولكن هذا لايعنى أن مذهب «دعه يعمل» على النطاق العالمى هو مجرد إضفاء عقلانية على مصالح الشركات الأمريكية .

إن السوق الحرة العالمية ليس فيها فائز فى المدى الطويل . وهى لم تعد تعمل لصالح الاقتصاد الأمريكى بأكثر مما تعمل لصالح أى اقتصاد آخر . والحقيقة أنه فى حالة حدوث اضطراب كبير فى الأسواق العالمية لن يكون الاقتصاد الأمريكى أقل عرضة لآثاره من الاقتصادات الأخرى .

ومذهب «دعه يعمل» على النطاق العالمى ليس مؤامرة حاكتها الشركات الأمريكية ، وإنما هو مأساة ـ واحدة من المآسى العديدة التى وقعت فى القرن العشرين ـ ارتطمت فيها أيديولوچية متغطرسة باحتياجات بشرية دائمة أخفقت فى فهمها .

ومن بين الاحتياجات البشرية التى تتغافل عنها الأسواق الحرة الاحتياجات إلى

الأمن وإلى الهوية الاجتماعية ، وهى احتياجات جرت العادة على أن تلبيها الهياكل المهنية للمجتمعات البورچوازية . وقد نشأ تناقض بين الشروط المسبقة لقيام حضارة بورچوازية سليمة ومتطلبات الرأسمالية العالمية . وتلك هى الجدلية **السابعة**: الانعدام المزمن للأمن فى المرحلة المتأخرة من الرأسمالية الحديثة ، لاسيما فى أكثر صور السوق الحرة خبثا وقسوة، الذى يدمر بعض المؤسسات والقيم المحورية للحياة البورچوازية .

وربما يكون أكثر ما يسترعى الانتباه بين هذه المؤسسات الاجتماعية هو مؤسسة الحياة الوظيفية أو العملية . ففى المجتمعات البورچوازية التقليدية لايكون باستطاعة أغلب أفراد الطبقة الوسطى أن يتوقعوا بدرجة معقولة أن يمضوا حياتهم العملية فى مهنة واحدة . فالقليلون هم الذين يمكن أن يراودهم أمل كهذا . والأثر الأعمق لانعدام الأمن الاقتصادى ليس مضاعفة عدد الوظائف التى يشغلها كل منا فى فترة حياته العملية ، وإنما هو يجعل من نفس فكرة الحياة العملية فكرة غير واردة .

وفى حياة أغلبية العاملين، فإن السجل الوظيفى العتيق ، الذى يكون للأقدمية المطلقة فيه أثرها فى الدورة العادية للحياة ، أصبح مجرد ذكرى . ونتيجة لذلك قلت كثيراً أهمية المقارنة المعتادة بين حياة الطبقة الوسطى وحياة الطبقة العاملة . فالاتجاه إلى اتخاذ الطابع البورچوازى ينعكس الآن ، والشعب العامل يعاد إليه الطابع البروليتارى .

وبرغم أن نزع الطابع البورچوازى ربما يكون قد قطع أبعد أشواطه فى الولايات المتحدة ، فإن انعدام الأمن الاقتصادى آخذ فى الازدياد فى كل اقتصادات العالم تقريبا . وهذا فى جانب منه أثر ثانوى من آثار الأسواق الحرة العالمية ذات السلوكيات الشبيهة بقانون جريشام (القائل بأن النقود الرديئة تطرد النقود الجيدة من التعامل) ، وذلك بجعل الأنواع المسئولة اجتماعيا من الرأسمالية أقل قدرة على الاستمرار المطرد . فإمكانية تنقل رءوس الأموال والإنتاج على نطاق العالم إنما تطلق العنان «لسباق نحو القاع» ترغم فيه الاقتصادات الرأسمالية الأكثر إنسانية على إلغاء الضوابط وتخفيض الضرائب واعتمادات الرعاية الاجتماعية . وفى هذه المنافسة الجديدة أخذت كل أنواع الرأسمالية التى كانت تتنافس خلال فترة ما بعد الحرب تتحول وتتغير بصورة مفاجئة وصارخة .

وتتناول الجدلية **الثامنة** فى **الفجر الكاذب** مسألة ماذا يمكن عمله؟ فالولايات المتحدة لا تملك القوة المهيمنة اللازمة لجعل السوق الحرة العالمية حقيقة واقعة، ولو لفترة قصيرة . ولكن لديها على وجه اليقين القدرة على الاعتراض على إصلاح الاقتصاد العالمى .

ومادامت الولايات المتحدة لاتزال مشدودة بإحكام إلى «توافق واشنطن» بشأن مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى ، فلايمكن أن يكون هناك إصلاح للأسواق العالمية . كما أن اقتراحات ، من قبيل «ضريبة توبين» ـ وهى ضريبة عالمية تفرض على عمليات المضاربة فى العملة ، وحملت اسم الاقتصادى الأمريكى الذى اقترحها ـ سوف تصبح حبرا على ورق .

وما لم يطبق الإصلاح فإن الاقتصاد العالمى سيتفتت عندما يصبح من المتعذر احتمال ما يصيبه من خلل . ونتيجة للحروب التجارية سيصبح التعاون الدولى أكثر صعوبة ، وسيتمزق الاقتصاد العالمى إلى تكتلات تنخر فى داخل كل منها صراعات من أجل الهيمنة الإقليمية .

إن «اللعبة الكبرى» التى كانت دول العالم تتصارع فيها طيلة قرن من الزمان من أجل السيطرة على النفط فى آسيا الوسطى، ربما تتكرر فى القرن القادم . وعندما تكون الدول أطراف تنافس من أجل السيطرة على الموارد الطبيعية الشحيحة، فإن تجنب النزاعات العسكرية سيكون أكثر صعوبة . وسوف تسعى النظم التسلطية الضعيفة إلى دعم موقفها بمغامرات عسكرية . وربما يصبح سلوبودان ميلوسوفيتش، قائد الشيوعية الجديدة فيما تبقى من يوغوسلافيا ، قالبا نمطيا للديماجوجيين المتسلطين فى كثير من البلدان الأخرى .

وعندما ينهار مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى سيكون تفاقم الفوضى الدولية هو التوقع البشرى المرجح .

## الكساد فى آسيا واقتصاد الفقاعة فى أمريكا : أهما بداية النهاية لمبدأ « دعه يعمل » على النطاق العالمى ؟

كان التصور فى البلدان الغربية للأزمة الآسيوية أنها دليل على أن السوق الحرة هى النوع الوحيد من الرأسمالية الذى يمكن أن يظل على قيد الحياة فى اقتصاد عالمى . وقليلون هم الذين ينكرون أن الرأسماليات الآسيوية ربما تكون قد حققت مآثر غير عادية فى مراحل مبكرة من التطور الاقتصادى ، ولكن الجميع يتفقون تقريبا الآن على أن تلك الرأسماليات قد فات أوانها . والإجماع فى الغرب هو على أن مشكلات آسيا تعد دليلاً على أنه لايوجد الآن بديل للرأسمالية الأنجلو أمريكية فى أى مكان من العالم .

**والأمر المؤكد أنه منذ بضع سنوات فقط كان الكثيرون من هؤلاء المعلقين أنفسهم**

**يشيدون بالرأسمالية الآسيوية بحسبانها نموذجا يحسن بالبلدان الغربية أن تقتدى به . ولكنهم نسوا الآن تلك الفترة من الآراء الغربية . وسوف يكون انتصار السوق الحرة أمرا عابرا ، وسرعان ما يتم نسيانه .**

إننا على أعتاب إحدى لحظات الانقطاع التاريخى التى يجرى فيها التخلى فجأة عن النماذج السائدة فى السياسة والنظرية . وقد كان انتصار الأفكار الكينزية بعد الحرب العالمية الثانية لحظة من تلك اللحظات . ويبدو أن الكساد الآسيوى سيكون تأثيره على إيديولوچية السوق الحرة مماثلا لتأثير «الكساد الكبير» والحرب العالمية الثانية على المعتقدات المالية والاقتصادية التى كانت سائدة فى الثلاثينيات .

ولم يحدث عند أى منعطف فى تاريخ الأزمة الآسيوية أن أدرك مدى خطورتها أحد من المراقبين أو صانعى السياسات الغربيين . والمرة تلو الأخرى أثبتت الأحداث خطأ المنظمات عبر الوطنية التى وضعت نفسها فى خدمة المشروع الداعى إلى وجود سوق عالمية واحدة . لقد تمسكت هذه المنظمات فى البداية بأن مشكلات شرقى آسيا كانت تكمن أساسا فى مؤسساتها المالية ، وبأنه لن تكون لها عواقب اقتصادية خطيرة . وعندما لم يعد ممكنا التمسك بذلك التفسير ، زعموا أن آسيا كانت تعانى انكماشا تفاقمه مشكلات هيكلية .

وذلك الرأى المنقح بدوره يقصر كثيراً عن تفسير حجم الأزمة . فبحلول النصف الثانى من عام ١٩٩٨ كانت البنوك الغربية تتنبأ بأن الناتج المحلى الإجمالى سينخفض خلال العام بحوالى ٢٠ فى المائة فى إندونيسيا ، وأكثر من ١١ فى المائة فى تايلاند ، وقرابة ٧,٥ فى المائة فى كوريا الجنوبية .(٢) وأفادت التقديرات بأن البطالة فى إندونيسيا تتجاوز ٢٠ مليونا ، وبأنه من المتوقع أن يكون نصف السكان على الأقل فى حالة فقر بحلول نهاية العام .

وانخفاض النشاط الاقتصادى بمثل هذه الأحجام لايعنى عادة اقتراب الانكماش ، ولكن المألوف أكثر أن يكون موشراً على بداية الكساد .

وقد بدأ المختصون فى تصور نطاق الركود الذى تتجمع نذره فى آسيا ، ولكنهم مازالوا بعيدين عن فهم أسباب هذا الركود وآثاره بالنسبة للاقتصاد العالمى .

---

(٢) هذه الأرقام أوردها لارى إيليوت نقلا عن «تقديرات درسدنر كلاينورت بنسون» ، وذلك فى مقال له عنوانه **"Fairytale turns to horror story"** ، فى جريدة جارديان ، عدد الاثنين ، ٢٠ من يوليه عام ١٩٩٨ ، الصفحة ١٩ .

**ويعد ركود الاقتصاد الآسيوى أول برهان تاريخى على أن تنقل رءوس الأموال على نطاق العالم بغير ضوابط، يمكن أن تكون له عواقب أشبه بالكارثة بالنسبة للاستقرار الاقتصادى . فرأس المال الطليق رحل بين عشية وضحاها عن الأسواق الآسيوية ، ولكن سوف تستمر عقوداً أو أجيالاً آثار رحيله عن هذه الأسواق على الاقتصادات النوعية التى أصابها منها أسوأ الأضرار . كذلك ستدوم طويلا الندوب الاجتماعية والسياسية التى خلفتها الأزمات الاقتصادية الناتجة عن تحركات رأس المال القائمة على المضاربة .**

إن تحركات العملات الآسيوية فى أواخر التسعينيات لن تُسجَّل فى التاريخ باعتبارها تقلبات مالية عابرة سرعان ما تم استيعاب آثارها ، بل سيُعترف بها بأنها عناصر فاعلة مبكرة فى إحداث أزمة عالمية . ومن الأدلة على الأمية التاريخية للأفكار الغربية أنها تتوقع ضرورة حدوث تشنجات واضطرابات فى شرقى آسيا على درجة من العنف لم تعرف منذ الثلاثينيات ، دون أن تعقبها تغييرات فى الحكومات ونظم الحكم شبيهة بتلك التى مرت بها أوروبا خلال سنوات ما بين الحربين . والنتيجة المرجحة للأزمة الاقتصادية فى آسيا هى فترة طويلة من عدم الاستقرار السياسى فى المنطقة . ومع تزايد سرعة الركود الاقتصادى فى آسيا ، وعودة الحياة إلى حركات القومية المعادية للغرب ، والتغييرات المفاجئة فى نظم الحكم ، واشتعال النزاعات العرقية القديمة من جديد ، وتجدد المحاولات لإقامة دكتاتوريات تسلطية ، سيحدث تحول شامل فى المشهد السياسى الآسيوى . وفى هذه التطورات جميعا لن يكون للأفكار الغربية عن الأسواق الحرة دور كبير ، إن كان لها دور أصلا .

**إن الأزمة الآسيوية لا تبين أن الرأسمالية الأنجلو أمريكية هى الآن النظام الاقتصادى القوى الوحيد ـ ولو لمجرد الاضطرابات التى تشهدها كل النماذج الأخرى . وهذا تفسير لا يقبله عقل ما لم يكن مصابا بالجهل بالتاريخ وباستمرار التعصب العنصرى الغربى . وما تبينه هذه الأزمة أن الرأسماليات القائمة جميعا هى فى حالة تقلب وتغير مستمرين .**

واقتصادات آسيا هى على غرار كل الاقتصادات الأخرى اليوم : فهى فى تحول مفاجئ وسريع ، وليس فى وسع أحد أن يتنبأ بعواقب ذلك على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى . واقتصادات الأسواق الحرة ليست بمعزل عن هذه التحولات أكثر من أي اقتصادات أخرى . والأزمة الآسيوية أبعد من أن تكون علامة على الانتصار العالمى للسوق والحرة ، وإنما هى مقدمة لفترة من الاضطراب الشامل للرأسمالية العالمية .

وذلك تطور ليس الرأى احالى مهيأ لمواجهته، لاسيما فى الولايات المتحدة . فالتصورات الأمريكية للأزمة الآسيوية تجسد بعض التناقضات المستلفتة للنظر . وقد كان هناك ترحيب فى الولايات المتحدة بالمصاعب الاقتصادية فى شرقى آسيا باعتبار أنها دليل على أن الرأسمالية الآسيوية تمر بأزمة نهاية المطاف . ولو كان الأمر كذلك لكان تحولا عالميّا ذا حجم هائل ـ وسيستمر طويلا . والاقتصادات الآسيوية تواجه مشكلات ضخمة، تبدو أحيانا بغير حل ، ولكنها ليست فى مرحلة انحدار تنتهى بقبولها للأسواق الحرة . فالرأسماليات الآسيوية تعبر عن أنماط من الحياة العائلية ، والهياكل الاجتماعية ، والتواريخ السياسية والدينية ، للبلدان الآسيوية . وهى ليست منظمات يمكن أن تتحول وفقا لإرادة المؤسسات الضابطة عبر الوطنية ، وإنما هى إلى حد كبير مؤسسات اجتماعية وثقافية تعمل من وراء ستار وذات ممارسات يطغى عليها التاريخ المحلى والمعرفة التقليدية .

إن من عمت أبصارهم عن التاريخ ، الذين يشكلون سياسات صندوق النقد الدولى، هم وحدهم الذين يتصورون أن البلدان الآسيوية ستتخلى عن ذلك التراث . وإذا ما اهتدينا بالتاريخ فإننا يمكن أن نكون على يقين من أن الرأسماليات الآسيوية سوف تخرج من الأزمة الراهنة وقد تغيرت بصورة يتعذر التنبؤ بها ، ولكنها لن تعيد تشكيل أوضاعها وفقاً لأى نموذج غربى . وحتى إذا ما تقاربت الرأسماليات الآسيوية مع رأسماليات «الغرب» ، فسيكون ذلك من خلال عملية مؤلمة من التغيير الثقافى والسياسى تمتد عبر عدة أجيال .

وإلى وقت قريب كان الرأى الأمريكى على ثقة من أن الأمور تسير على عهدها طيلة هذا التحول الصاخب الطويل الأجل . وكان يتوقع أن يكون تأثير الانهيار الاقتصادى الآسيوى على الولايات المتحدة طفيفا ، أو حتى إيجابيا . وفى الوقت نفسه كان صانعو السياسية الأمريكيون يدركون أنه فى ظل أسواق معولمة، لابد أن يكون للتغييرات الكبيرة فى أى مكان تأثير على الحياة الاقتصادية فى كل مكان ، بل كانوا فى الحقيقة يتمسكون بذلك .

وكانت هذه السيناريوهات السيئة التوقع تجسيدا لنظرة غير مستقرة إلى العالم . فالولايات المتحدة كانت تعتقد أنها قاطرة العولمة، وفى الوقت نفسه كانت تتخيل أنها بشكل ما بمنأى عن الاضطرابات الناجمة عن العولمة . كما عجزت عن إدراك أنه عندما تصبح الرأسمالية عالمية، فإن ما يلازمها من عدم استقرار من المحتم أن يصبح بدوره عالميا .

إن الأنبياء الأمريكيين ، المبشرين «بالنموذج الجديد» ، عندما نظروا إلى الماضى ، أدركوا أن الرأسمالية هى بالضرورة هدامة وبناءة فى آن واحد . فهى قد حققت إنتاجيتها التى لا نظير لها عن طريق تدمير صناعات قائمة ، وإسقاط أشكال مستقرة من الحياة الاجتماعية . وعندما نظروا إلى الحاضر والمستقبل حرصوا على تجاهل هذه الحقائق غير المريحة لهم . وكانوا يتوقعون أن تتحقق الإنتاجية غير العادية للرأسمالية ـ أو على الأقل يعدون بأن تتحقق ـ بدون أىٍّ من الآلام والفوضى التى صاحبتها دائما .

وهذا التنافر المعروف بين ما كان الرأى الأمريكى يتوقعه ، وما يسجله التاريخ ، أدى إلى شعور غير واقعى بالثقة يمكن أن يدمره أى مظهر من مظاهر الضعف الاقتصادى الأمريكى .

ولم يكن ما شهدته سوق الأوراق المالية الأمريكية من ازدهار ناتجا فقط ، أو حتى أساسا ، عن إعادة الهيكلة الاقتصادية . ولاشك فى أن الفتوحات الأمريكية فى مجال تكنولوچيا المعلومات قد أتاحت للاقتصاد ميزة تنافسية كبيرة . كما أن التصغير الشديد لحجم المنشآت ، وتكرار هيكلة الشركات ، فى أوائل التسعينيات ، قد زوّدا دوائر الأعمال الأمريكية بميزات ملموسة فى التكاليف . وإلى هذا المدى كان الازدهار الأمريكى يعكس مكاسب حقيقية فى الكفاءة الاقتصادية .

وقد كان للتقديرات الشديدة الارتفاع لقيم الأوراق المالية فى وول ستريت عاملا مساندا آخر ، إذ كانت انعكاسًا لثقة الأمريكيين فى أن بلدهم حقق نصرا چيوإستراتيچيا تاريخيا . كما أن أمريكيين كثيرين رأوا فى انهيار الشيوعية ، والضعف الاقتصادى البادى فى أوروپا ، والتحلل الاقتصادى فى آسيا ـ وهى التحويلات السريعة التى جرت فى غضون أقل من عقد واحد ـ تأكيدا نهائيا «للعقيدة الأمريكية» .

وبحلول أواخر التسعينيات كان الرأى فى الولايات المتحدة على ثقة من أن القيم الأمريكية تنتشر عبر العالم بسرعة ـ وبصورة لا انعكاس لها . كما أن الفكرة الوهمية القائلة بأن الدورات الاقتصادية أصبحت من أمور الماضى باتت معتقدا تقليديا . أما احتمال «عودة التاريخ» التى كان المراقبون الأوروپيون والآسيويون يعتبرونها أمرًا مؤكدًا ، فإن الأمريكيين إما لم يدخلوها فى اهتماماتهم ، وإما أنهم أسقطوها من اعتبارهم . وأصبح الازدهار الأمريكى الطويل الأجل فقاعة محفوفة بالأخطار زادها تضخما شعور ضحل وعابر بالتفوق الوطنى .

وتلك الفقاعة كان يمكن أن تثقب فى أى وقت . وكانت تعتمد جزئيا على افتراضات بشأن الهيمنة العسكرية الأمريكية دحضتها بالفعل أحداث آسيا . كما أن سباق التسلح النووى الدائر فى شبه القارة الهندية يشكل فى حد ذاته تهديداً مباشراً للأمن الأمريكى ؛ ولكن التنافس النووى بين الهند وباكستان قوّض الجهود الدولية التى تجرى بقيادة الولايات المتحدة لكبح جماح الانتشار النووى ، وبالتالى أصبح العالم أكثر عرضة للأخطار .

ولايمكن أن يكون هناك شك فى أن الولايات المتحدة قد استخدمت كل ما هو متاح من وسائل التأثير لتفادى اشتعال سباق تسلح نووى فى جنوبى آسيا . كذلك لايوجد شك كبير فى أنها قد أصيبت بالإخفاق . فهى فى سعيها لوقف انتشار الأسلحة النووية أرغمت على أن تواجه حقيقة غير مستساغة : وهى أن العولمة ليست دعما لقوة أمريكا ، بل هى أقرب إلى النيل منها . إن الولايات المتحدة مازالت الدولة العسكرية الأولى فى العالم ، ولكن ليست لديها سيطرة تذكر على التكنولوچيات التى تعتمد عليها الآن الكفاءة العسكرية .

كما أن القوة الاقتصادية الأمريكية محدودة بالمثل . فلو أن الصين قامت بتخفيض عملتها تخفيضا تنافسيا ، لكانت تلك الخطوة كارثة على شرقى آسيا ، ونكسة كبرى للولايات المتحدة ؛ إذ من شأنها تعميق الانكماش فى المنطقة ، وإثارة رد فعل حمائى فى الكونجرس الأمريكى . ومن المؤكد أن ذلك سيكون له وقع الصدمة على «وول ستريت» . وهناك اهتمام أمريكى طاغ بتجنب تطور من هذا القبيل . ولكن ليس لدى الولايات المتحدة الشىء الكثير الذى تستطيع أن تفعله لتفاديه .

وتلقى الصين فى بعض الأحيان ثناءً من الحكومات الغربية باعتبارها ملاذًا للاستقرار فى الأزمة الآسيوية . وبقدر ما كان ذلك صحيحًا ، فقد كان لأن الصين ظلت إلى حد ما خارج السوق الحرة العالمية . إذ احتفظت الصين بقدر كبير من السيطرة على اقتصادها . كما أن الحكومات الغربية التى تثنى على الصين أغفلت أن استقرارها النسبى إنما هو نتاج ثانوى لماتكنه للآراء والمشورات الغربية من ازدراء ثابت متين الأساس .

كما أن سياسات الصين الاقتصادية تتحدد فى الأساس بالعوامل السياسية الداخلية . وليس هناك إغراء تستطيع الحكومة الأمريكية تقديمه لحكام الصين ، ويكون أقوى أثرا من الخطر الذى يتعرضون له نتيجة لتصاعد البطالة . فالصين تمر اليوم بأكبر وأسرع تحرك فى التاريخ من الريف إلى المدينة . والعاطلون يتجاوزون بالفعل مائة مليون فرد ـ وذلك رقم

يجب بغير شك أن يعاد النظر فيه بالزيادة بسبب التوسع فى سياسة السماح للعديد من المؤسسات المملوكة للدولة بإعلان الإفلاس . وتقوم الإستراتيجية التى تتبعها حكومة الصين على إعادة استخدام بعض هؤلاء العمال فى صناعات التصدير . وثمة علامات منذرة بسوء على أن الانكماش قد أمسك بخناق بعض قطاعات الاقتصاد الصينى . وفى هذه الظروف تكون الحيلولة دون حدوث ارتفاع آخر فى البطالة ضرورة حتمية طاغية من أجل البقاء السياسى .

والرأى العام الغربى على ثقة من أن النظام الحالى فى الصين سينجو من الانكماش الاقتصادى فى آسيا دون مصاعب جدية . ولكن من المشكوك فيه أن يشاطر حكام الصين هذا الرأى . فقد شهدوا فى روسيا تحلل نظام شمولى كان يبدو شديد الرسوخ ، كما راقبوا فى إندونيسيا نظاما استبداديا قوى الحصون يطاح به فى غضون بضعة شهور بسبب الأزمة الاقتصادية . ولايمكن أن تكون لديهم أوهام تذكر بأن الشىء نفسه لن يحدث فى الصين .

وحكام الصين لديهم إدراك قوى للتاريخ ، على خلاف غالبية الحكومات الغربية . ولابد أنهم يعرفون أنهم إذا اجتازوا الكساد الذى أطبق على جيرانهم ، فسيكون ذلك أعظم المآثر السياسية التى سجلها فن إدارة شؤون الحكم فى التاريخ . وسوف يستخدمون كل وسيلة ممكنة للبقاء فى السلطة . ويعدّ التنافس على تخفيض العملة إحدى الإستراتيجيات اليائسة العديدة التى ستلجأ إليها الحكومة عندما تزداد الأوضاع الاقتصادية سوءاً ، ويتصاعد القلق الاجتماعى والسياسى . ومن المنطقى أن نتوقع أحداثا أخرى شبيهة بما حدث فى ميدان السلام السماوى (تيان آن مين) .

**والتخفيض الحلزونى** (*) فى قيمة العملات فى شرقى آسيا هو مجرد حدث واحد من عدة أحداث يمكن أن تشعل فتيل أزمة منتظمة فى الاقتصاد العالمى . كما أن انهيار الروبل الروسى فى أعقاب تخفيض قيمته فى أغسطس عام ١٩٩٨ يمكن أن يكن له الأثر نفسه . والأرجح أن تكون نتيجة انهيار ثان فى الاقتصاد الروسى تغيرا آخر فى النظام ،

---

(*) **Spiral Devaluation** : أو ما يسمى أيضا الحلزون التضخمى **(Inflationary Spiral)** ، وهو تعبير يستخدم لوصف تضخم مستمر يسبب فيه ارتفاع فى أسعار العملات مطالب بزيادة الأجور تترتب على الاستجابة لها زيادات فى تكاليف الإنتاج ، ومن ثم زيادات أخرى فى الأسعار من خلال زيادات فى الأجور تدفع إلى مزيد من ارتفاع الأسعار ، وهكذا دواليك ، بحيث تتعذر السيطرة على الوضع برمته ـ المترجم .

وليس مجرد تغيير فى الحكومة . وتغير كهذا فى النظام سيكون تأثيره عميقًا على «الغرب» الذى نظر إلى التحرك نحو الديمقراطية فى روسيا على أنه عملية لارجعة فيها . إن الحكومات الغربية ، غير المهيأة لعودة الاستبداد الروسى إلى الحياة ، وهو ترجيح وارد الآن ، من المحتمل أن تنظر إلى تطوّر من هذا القبيل على أنه خطر على النظام الدولى . وبالمثل فإن أى نظام روسى جديد ، سيكون من الأرجح أن يستغل المحاولات المتخبطة من جانب الحكومات الغربية والمنظمات عبر الوطنية لإقامة الرأسمالية فى روسيا من أجل إشعال المشاعر المعادية للغرب . ومن بين العواقب التى لاتحصى لحدوث تغير فى النظام فى روسيا اليقين من أن التعاون الاقتصادى الدولى سيكون أصعب حتى عما كان فى الماضى .

إن الانهيار الاقتصادى ، وحدوث تغيير فى النظام فى روسيا ، والمزيد من الانكماش وضعف النظام المالى فى اليابان مما يجعل من الضرورى إعادة تحويل الحيازات اليابانية من السندات الحكومية الأمريكية إلى اليابان ؛ وحدوث أزمة مالية فى البرازيل والأرجنتين ؛ وانهيار للبورصة فى وول ستريت ـ أحد هذه الأحداث أو كلها معًا ، فضلا عن أحداث أخرى يصعب التنبؤ بها ، يمكن في الظروف الراهنة أن تكون بمثابة الفتيل الذى يشعل اضطرابا اقتصاديا عالميا . وإذ وقع أىٌ من هذه الأحداث ، فستكون فى مقدمة عواقبه زيادة سريعة فى المشاعر الحمائية فى الولايات المتحدة ، بدءًا من الكونجرس .

والأمريكيون العاديون ليسوا مهيئين لتحمل نكسة اقتصادية تستمر وقتا طويلا . كما أن تفكيك الرعاية الاجتماعية الفيدرالية يجعل من المتعذر تحمل البطالة المتصاعدة . وإذا فقد أكثر من مائة مليون من المشاركين فى صناديق الاستثمار المشتركة نسبة كبيرة من أصولهم فى طوفان يجتاح السوق ، فسيكون من الصعب مقاومة التأييد الشعبى للتوجه نحو الحمائية .

ومن الأمور المألوفة فى التاريخ الاقتصادى أن البلدان التى لاتوجد بها نظم للرعاية الاجتماعية هى التى يرجح أكثر من غيرها أن تلجأ إلى الحمائية عندما يتجه الاقتصاد الدولى إلى التراجع . وهذا نمط تاريخى سيتكرر بالتأكيد إذا ازداد الركود الآسيوى عمقا .

وفى الوقت الحالى تمضى أحداث المديونية الشخصية والإفلاس فى الولايات المتحدة عند مستويات تاريخية . وبالنسبة لكثيرين من الأمريكيين أصبح الاستهلاك الحالى متوقفا ليس فقط على بقاء أسواق الأوراق المالية مرتفعة ، بل على استمرارها فى الارتفاع .

وعندما تنخفض هذه الأسواق، فإنهم سيشعرن بأنهم أشد فقرا بكثير ، وسيكونون كذلك . وسيكون من الضرورى أن يضاف إلى السيكلوچية الدائمة للمضاربة على نطاق واسع عنصر حاسم ، وهو الشعور بالانتصار الچيوسياسى . وفى مثل هذا المناخ المحموم يكون الهبوط السلس قريبا من المستحيل . فالغرور القومى لايجرى تصحيحه بنسبة عشرين فى المائة .

وإذا حدث هبوط فى سوق الأوراق المالية فى الولايات المتحدة على نطاق يماثل ماحدث فى اليابان فى أواخر الثمانينيات ـ حيث انخفضت السوق بأكثر من الثلثين ـ فإن قطاعات من الطبقة الوسطى الأمريكية ستتعرض للفقر . أضف إلى ذلك أن الاختفاء المفاجئ لكميات كبيرة من الثروة التى ولدتها سوق الأوراق المالية يمكن أن يكشف بأوضح صورة عما تتعرض له الطبقة الوسطى من انعدام الأمن . وسيكون تأثير الانهيار المالى على من هم فقراء بالفعل أشد وقعا . وليس من الخيال عودة ظهور فئات شبيهة بالأمريكيين الفقراء الذين يهيمون على وجوههم ويدبرون قوتهم يوما بيوم ، والذين صورهم چون شتاينبك فى رواياته فى الثلاثينيات .

ولايمكن لأحد أن يعرف الآثار السياسية التى يمكن أن تترتب على حدوث نكسة كبيرة فى الاقتصاد الأمريكى . **ولكننا نعرف أن الالتزام الأمريكى بالأسواق الحرة لن يدوم طويلا . فهو لايعدو أن يكون شذوذا فى التاريخ الأطول للولايات المتحدة ، الذى كانت الحمائية خلاله تعود المرة بعد الأخرى .**

وقد يكون من الخطأ تفسير التوافق السياسى ذى الطابع المحافظ الجديد ، الذى نشأ فى العقدين الأخيرة ، على أنه تعبير عن معتقدات مستقرة لدى الجمهور الأمريكى . فالصعود السريع للنزعة الجمهورية اليمينية الراديكالية ، بل وسقوطها الأسرع فى أوائل التسعينيات(*) ، يبينان مدى تقلب الناخبين الأمريكيين ، وكذلك مدى نضجهم .

وإذا حدثت نكسة اقتصادية ، حادة أو عميقة أو طويلة الأمد ، فستؤدى إلى تحطيم قبضة دعاة السوق الحرة على الحياة السياسية الأمريكية . وإذا حدث أن حلت محلهم بصورة مفاجئة النزعة القومية الاقتصادية الأمريكية ، فإن ذلك يمكن أن يكون تحولا

---

(*) الإشارة هناك إلى تولى الحزب الجمهورى مقاليد السلطة لثلاث فترات رئاسية متتالية ، الفترتان الأولى والثانية فى عهد رونالد ريجان (١٩٨٠-١٩٨٨) ، والفترة الثالثة فى عهد چورج بوش (١٩٨٨-١٩٩٢) ، وانتهاء هذه الفترات بسقوط بوش المدوى فى انتخابات عام ١٩٩٢ ، وانتقال مقاليد السلطة إلى الحزب الديمقراطى برئاسة بيل كلينتون - المترجم .

للأحداث مثيرا للسخرية ، بالنظر إلى ما كان صانعو السياسة الأمريكية يبدونه فى السنوات الأخيرة من تفانٍ مسيحى فى الأسواق الحرة العالمية .(٣)

وليس بين أغراضى أن أقدم وصفة للكيفية التى ينبغى بها إصلاح الاقتصاد الأمريكى . وحتى لو كنت مؤهلا لأن أفعل ذلك ، فإن تلك مهمة تقع على عاتق الأمريكيين . والحجة التى يقوم عليها **الفجر الكاذب** هى أنه لايوجد نمط واحد من الرأسمالية موضع ترحيب على نطاق العالم ؛ وإنما ينبغى أن تكون لكل ثقافة الحرية فى تطوير نوع خاص بها ، وفى أن تسعى إلى العيش بطريقة تتوافق مع الأنواع التى طورتها الثقافات الأخرى .

وسيكون من الخطأ أن تحاول الولايات المتحدة محاكاة الممارسات الفريدة للرأسمالية الأوروبية أو الآسيوية ـ بقدر ما هو من الخطأ أن تحاول فرض ممارساتها على الرأسمالية فى أى مكان . فالإصلاح الاقتصادى يجب أن يهتدى بالقيم الثقافية النابعة من كل بلد . وفى حالة الولايات المتحدة فإن هذه القيم لها فى الوقت الحالى طابع أكثر فردية من طابع القيم فى المجتمعات الأوروبية والآسيوية . وليس بين مضامين حجتى أنه يتعين على الأمريكيين السعى إلى استيراد ممارسات اقتصادية قُدِّر لها أن تنجح فى ثقافات مختلفة اختلافا جذريا .

وقد لاتكون المهمة الملحة فى الولايات المتحدة هى ابتكار بدائل للأسواق الحرة ، بل جعلها أكثر مؤالفة للحاجات البشرية الحيوية . (من المفارقات أنه من المرجح أن يكون من البنود المدرجة على أى جدول أعمال للإصلاح فى الولايات المتحدة امتداد السوق الحرة إلى مجال محظور فيها حاليا ـ ألا وهو اقتصاد المخدرات السرى الضخم) . ومن المؤكد أن حدوث ركود حاد فى السوق سيؤدى إلى طفرة فى المشاعر القومية الاقتصادية فى الولايات المتحدة تجعل الإصلاح الاقتصادى من النوع الهادئ والمحدود المطلوب أمرا متعذرا .

وفى أواخر عام ١٩٩٧ ، قبل صدور الطبعة الأولى من **الفجر الكاذب** ، كتبت أقول إنه «عندما يتباهى المتعاملون مع السوق الحرة الغربية بالمصاعب الاقتصادية التى تواجهها البلدان الآسيوية ، فإنهم يكشفون ـ وليس لأول مرة ـ عن قصر نظر وغطرسة قومية .

---

(٣) للإلمام بتحليل مضىء لسياسات انعدام الأمن فى الولايات المتحدة ، انظر ريتشارد . لونجويرث ، **Global Squeeze : The Coming Crisis for First World Nations** ، شيكاغو ، كونتمبورارى بوكس ، ١٩٩٨ ، الفصل الرابع .

ولاريب فى أن بعض الاقتصادات الآسيوية تحتاج إلى إصلاحات بعيدة الأثر . ولكن الأزمة المالية فى آسيا لاتنبئ باحتمال انتشار الأسواق الحرة على نطاق العالم . وبدلا من ذلك فهى قد تكون مقدمة لأزمة انكماشية عالمية ، تتراجع فى غضونها الولايات المتحدة نفسها عن نظام التجارة الحرة والأسواق المتحررة من الضوابط الذى تسعى حاليا إلى فرضه فى آسيا وفى كل أنحاء العالم»[٤] . وذلك تكهن لا أرى سببا يدعونى إلى العدول عنه .

## هل تستطيع اليابان الحفاظ على ثقافتها الاقتصادية المتميزة ؟

اليابان هى الدولة الاقتصادية العظمى الوحيدة فى آسيا ، وسوف تحتفظ بهذا الوضع فى المستقبل المنظور . وهى باعتبارها أول بلد آسيوى يقتحم ميدان الصناعة ، وأكبر دائن فى العالم ، تتمتع بميزات لايتمتع بها أى اقتصاد آسيوى آخر . كما أنها بمستوياتها التعليمية العالية ، واحتياطياتها الهائلة من رأس المال ، مهيأة لاقتصاد القرن المقبل المعتمد على المعرفة ربما بدرجة أفضل من اقتصاد أى بلد غربى . ومع ذلك فهى تواجه أزمة مالية واقتصادية أصبح معها نفس وجود ثقافة اقتصادية يابانية متميزة فى مهب الريح .

ومن غير إيجاد حل لمشكلة اليابان الاقتصادية فلن يكون هناك مفر من أن تزداد الأزمة الآسيوية سوءًا . وفى تلك الحالة ، فإن الاقتصاد العالمى يواجه خطر السير على درب اليابان نحو الانكماش والركود . وتواجه اليابان فى الوقت الحالى انخفاضًا فى أسعار الأصول وتقلصا فى النشاط على النطاق الذى واجهته الولايات المتحدة والبلدان الأخرى فى الثلاثينيات . وما لم يتم التخلص من الانكماش فى اليابان فستكون الاحتمالات ضئيلة فى أن تنجو منه بقية آسيا وبلدان العالم جميعا .

والوصفات الغربية التى تقدم لحل مشكلات اليابان الاقتصادية تمثل خليطا متنافرًا . فاليوم ، مثلما كانت الحال فى الماضى ، تتمسك المنظمات عبر الوطنية بأن تعيد اليابان هيكلة مؤسساتها المالية والاقتصادية وفقا للنماذج الغربية ـ وبعبارة أكثر دقة وفقا للنماذج الأمريكية ـ أى أن الحل لمشكلة اليابان الاقتصادية هو أمركتها بالجملة . وبالنسبة لها فإن اليابان لن تتغلب على مشكلاتها الاقتصادية إلا شريطة الكف عن أن تكون يابانية . وهى فى بعض الأحيان تقول ذلك صراحة . وكما قال كاتب فى مجلة أمريكية تنطق باسم

---

(٤) "Forget Tigers, Keep an eye on China" ، فى جريدة جارديان ، ١٧ من ديسمبر عام ١٩٩٧ ، الصفحة ١٧ .

المحافظين الجدد ، فإن «على أمريكا أن تدفع صندوق النقد الدولى لأن يكرر المهمة التى قام بها القبطان بيرى»[٥] .

وسياسة كهذه ترمى إلى فرض التغريب، لن تقتصر نتائجها على إطفاء جذوة ثقافة فريدة ولاتغنى عنها ثقافة أخرى ، بل ستؤدى إلى تدمير التماسك الاجتماعى الذى صحب الإنجاز الاقتصادى غير العادى فى اليابان على امتداد نصف القرن الماضى ـ دون أن توفر حلاً للمشكلة الاقتصادية التى تواجهها اليابان حاليًا .

فالحكومات الغربية تطالب اليابان ـ وحدها ، فيما يبدو ، دون سائر الاقتصادات الصناعية المتقدمة ـ بأن تتبع سياسات كينزية . والتوافق الغربى هو أنه يجب على اليابان أن : تخفض الضرائب ، وتتوسع فى الأشغال العامة ، وتعمل بعجز كبير فى الميزانية . وفى الوقت نفسه تطالب المنظمات الغربية عبر الوطنية اليابان بأن تقوم بتفكيك سوق الأيدى العاملة التى كانت تضمن عمالة كاملة على امتداد السنوات الخمسين الماضية . وإذا ما استجابت اليابان لهذه المطالب ، فلن تكون النتيجة غير استيرادها لما تواجهه المجتمعات الغربية من معضلات لا حل لها، دون حل لأي مشكلة من المشكلات التى تواجهها .

كما أن السياسات الكينزية من الأنواع التى تضغط البلدان الغربية حاليا على اليابان لتطبيقها، لن تكون فعالة فى منع حدوث مزيد من الانكماش . ففى المقام الأول لا تأخذ هذه السياسات فى اعتبارها الميل الثقافى لدى اليابانيين لزيادة مدخراتهم فى أوقات عدم اليقين . وفى الظروف الحالية فإن الأموال التى تتحرر نتيجة لمزيد من الاقتطاعات الضريبية لن توجه للاستهلاك ، بل ستضاف ببساطة إلى المدخرات الحالية . وقد أدى انتشار عدم اليقين بشأن الاقتصاد إلى تضخم المدخرات فى اليابان بما يفوق كثيرا مستوياتها المعتادة. وحتى إذا كان يعتقد أن تخفيضات الضرائب ستكون دائمة ، فلن يكون لها من أثر غير معدل أعلى للادخار.

وإذا ما استثمر الدخل الناتج عن تخفيضات الضرائب فى اليابان استثمارًا منتجًا، فالأرجح أن يكون ذلك فى الخارج . كذلك فإن التمويل بالعجز لن يكون له الأثر المطلوب على الاقتصاد . وعندما تكون رءوس الأموال قادرة على التنقل فى كل أرجاء العالم، فلن يكون هناك مايضمن أن يكون لزيادة الاقتراض العام أثر على تعزيز النشاط الاقتصادى

---

(٥) سباستيان مالابى، **"An Asia's Mirror : From Commodore Perry to the IMF"** ، فى مجلة ذى ناشونال انترست ، العدد ٥٢ ، صيف عام ١٩٩٨ ، الصفحة ٢١ .

المحلى . فكينز يعترف بأن سياسات التمويل بالعجز لاتكون فعالة إلا إذا طبقت فى اقتصادات مغلقة . أما عندما تكون تنقلات رأس المال حرة ، فإن فعالية سياسات كهذه تكون محدودة . ونتيجة لذلك ، فإن اليابان تجد نفسها فى فخ السيولة الذى لاتستطيع السياسات الكينزية تخليصها منه . ويبدو أن الحكومات الغربية لم تلاحظ أن حرية تنقل رءوس الأموال والتحرر من الضوابط ، وهما الأمران اللذان كانت تضغط فى إصرار منذ عشرات السنين من أجل فرضهما على اليابان ، إنما يلغيان تأثير السياسات الكينزية التى تسعى الآن إلى إجبار اليابان على تنفيذها .

وإذا ماوافقت اليابان على المطالب الغربية بأن تكون سوق الأيدى العاملة متحررة من الضوابط ، فإن الأمور ستزداد سوءًا . وإذا ما طُبقت سياسة تحرير سوق الأيدى العاملة من الضوابط بصورة مطردة فى اليابان وفقا لأى نموذج غربى ـ لاسيما نموذج الولايات المتحدة ـ فستؤدى تلك السياسة إلى زيادة البطالة إلى مثلى مستواها الحالى ، وربما إلى ثلاثة أمثاله . وذلك بطبيعة الحال هو الأثر الذى يُقصد أن تفعله . ولكن ستكون نتيجتها تقوية إحساس العاملين بعدم الأمان ، وتعزيز ميل اليابانيين إلى الادخار . وهى بهذه الطريقة تجهض المرتجى من التخفيضات الضريبية ، وهو تنشيط الإنفاق .

وربما تكون الطريقة الوحيدة التى تستطيع بها الحكومة اليابانية تنشيط الإنفاق ، هى هندسة تضخم يجعل الادخار عملا غير مربح . ولكن استجابة المدخرين للتضخم فى البلدان الأخرى كانت مزيدا من الادخار ـ حتى عندما يفقدون بعض المال . وليس من الواضح لماذا ينبغى أن يكون سلوك المدخرين اليابانيين على هذا القدر من الاختلاف . وعلى أي حال فإن النتيجة المحتومة لسياسة كهذه ستكون انهيارًا للين . ونظرًا لأن إجراء من هذا القبيل سيثير استجابةً مماثلة من جانب البلدان الآسيوية الأخرى ، وبخاصة الصين ، فإن خشية الحكومات الغربية من هذه النتيجة هى من الناحية الفعلية أكثر من خشيتها من أي نتيجة أخرى .

ولم يدرك صانعو السياسة الغربيون أن المرونة التى يسعون إلى فرضها على سوق الأيدى العاملة فى اليابان ، إنما تتعارض مع السياسات الكينزية التى يسعون إلى إرغام حكومتها على تنفيذها . كما يبدو أنهم لم يعوا أن السياسات التى يرجح أن تكون أشد فعالية فى تنشيط الطلب فى اليابان ستحقق ذلك على حساب إشعال فتيل تخفيض تنافسى لأسعار العملات فى آسيا ، وبالتالى تشجيع الاتجاهات الحمائية فى الولايات المتحدة وأوروبا .

**إن الزيادة فى البطالة التى ترمى سياسة تحرير سوق الأيدى العاملة من الضوابط إلى إحداثها، يمكن حتى أن تكون آثارها الاجتماعية فى اليابان أشد تمزيقا منها فى البلدان الغربية . فهى تحدث فى بلد لم تقم فيه دولة رفاهة . وتبين خبرة البلدان الغربية أن ذلك لايمكن أن يحدث بين عشية وضحاها .**

وإذا استوردت اليابان المستويات الغربية للبطالة الواسعة النطاق ، فستكون مرغمة فى نهاية المطاف على إقامة دولة رفاهة ذات طراز غربى . ومع ذلك فإن الحكومات الغربية تجرى عملية تقليص لدولة الرفاهة على أساس أن هذه الدولة خلقت طبقة دنيا مناهضة للمجتمع القائم . وهكذا مرة أخرى نجد اليابان مطالبة باستيراد مشكلات لم يتمكن أى مجتمع غربى من حلها .

وسواء أقامت اليابان ، أو لم تُقم ، دولة رفاهة على الطراز الغربى ، فلن يترتب على تصاعد البطالة غير زيادة كبيرة فى التفاوت الاقتصادى . وعن طريق إصرار المنظمات عبر الوطنية على أن تتخلى اليابان عن سياسة العمالة الكاملة ، فإنها تطالبها بأن تتخلى عن نوع الرأسمالية المتسم بقدر أكبر من المساواة ، وهو النوع الذى حافظ حتى الآن على السِلْم الاجتماعى فى البلد .

والرأسمالية اليابانية ، على خلاف الأنواع الأخرى التى تهمين عليها مصالح حملة الأسهم ، إنما تستمد مشروعيتها الاجتماعية والسياسية من فرص العمل التى تولدها . كما أن بعض السياسات التى نفذتها الحكومة اليابانية تحت الضغط المتواصل من جانب المنظمات المتعددة الجنسية ذات التوجه الغربى كان يمكن أن تجعل هذا النمط الرأسمالى اليابانى المتميز غير قادر على الاستمرار .

وقد كانت **«الفرقعة الكبرى»**(*) التى حدثت فى اليابان فى عام ١٩٩٨ ، والتى تم فيها تحرير مؤسساتها المالية من الضوابط ، خطوة مهلكة لها . فالتحرر من الضوابط المالية لايتمشى مع الحفاظ على الرأسمالية اليابانية المعتمدة على العمالة . وعندما تجرى البنوك الأجنبية تقييماً لأداء الشركات اليابانية ، فإنها ستستخدم معايير مستمدة من القيمة المتحققة لحملة الأسهم ، وليس من الهموم اليابانية فيما يتعلق بالإبقاء على فرص العمل . وفى المشروعات المشتركة التى تضم منشآت يابانية وغربية ، سيكون هناك ضغط ذو اتجاه واحد

---

(*) **"Big Bang"** ، هذا التعبير مأخوذ من نظرية فى علم الفلك **(Big Bang Theory)** تقول إن الكون نشأ منذ بلايين السنين فى انفجار هائل من نقطة واحدة وبطاقة جبارة غير محدودة ـ المترجم .

لتطبيق المعايير الأنجلو أمريكية للنجاح والإنتاجية . وبمرور الوقت إذا مضى التحرر من الضوابط المالية وفقًا لخطة ، فإن الشبكات المترابطة من البنوك والشركات التى تتمسك بالعمالة الكاملة فى اليابان سوف تتفكك .

وينبغى أن يكون الأثر الطويل الأمد لهذه الضغوط هو استيراد اليابان لبطالة من النوع الغربى . وسيكون معنى تطور كهذا نهاية العقد الاجتماعى غير المكتوب الذى كان باستطاعته احتواء النزاعات الاجتماعية والصناعية منذ الخمسينيات . وما لم يتم تجديد ذلك العقد فى صورة جديدة وقابلة للاستمرار ، فإن التماسك الفريد الذى يتميز به المجتمع اليابانى سيأخذ فى التمزق . ويمكن عندئذ أن تتبع اليابان نفس الخطى التى انتهت بالبلدان الآسيوية الأخرى إلى عدم الاستقرار السياسى . وعند تلك النقطة ، مهما بدت بعيدة فى الوقت الحالى ، لايمكن أن يستبعد حدوث تحول جذرى مفاجئ نحو التمسك بالمصالح الوطنية .

وأى حل للمشكلة الاقتصادية فى اليابان يجب أن يكون إصلاحًا بالثقافة الاقتصادية النابعة من ظروفها ، وليس محاولة لتفكيكها . والخلل المحدق فى الوصفات الغربية للاقتصاد اليابانى هو افتراضها أن اليابان بلد غربى ، أو أنها ستصبح كذلك إن آجلا أو عاجلاً . وليس فى تاريخ اليابان ما يؤيد هذا التوقع . وقد شهد تاريخ اليابان حالات عديدة للتغيرات المفاجئة فى السياسة القومية ، ولكن لم يكن أىٌ منها ينطوى على التخلى عن ثقافتها النابعة من داخلها . فتحديث اليابان خلال فترة ميچى كان راجعًا فى الأساس إلى أنه نابع من داخلها . وبالمثل فإن التحديث الاقتصادى لن ينجح فى اليابان اليوم إلا بقدر ما يكون بعيدًا عن سياسة للتغريب تفرض عليه من الخارج .

وأى إصلاح للاقتصاد يخاطر بالتضحية بالترابط الاجتماعى لن يكون مقبولاً لدى الناخبين اليابانيين باعتباره إصلاحًا مشروعًا ، فهل يمكن جعل سوق الأيدى العاملة فى اليابان أكثر مرونة دون إحداث زيادة كبيرة فى انعدام أمن الوظائف ؟ هل ينبغى لليابان أن تسعى إلى محاكاة المجتمعات الصناعية المتقدمة الأخرى فى العمل على بدء النمو الاقتصادى من جديد ؟ أم أنه ينبغى أن يعاد تعريف النمو الاقتصادى ليصبح معناه النمو فى نوعية السلع والخدمات وطريقة الحياة ؟ هذه بعض الأسئلة التى ستثار ويجاب عنها فى اليابان على امتداد السنوات القادمة ، ولكنها لاتحوى حلولا للأزمة الراهنة .

ولم يعد بعيدًا ، أو افتراضاً نظريا ، احتمال أن يؤدى تعمق الانكماش فى اليابان إلى

إشعال فتيل ركود على نطاق العالم . فهذا الركود خطر حقيقى وقريب، ومكمن الخطر فى الوضع الراهن أن الحكومات الغربية تحث اليابان على اتباع سياسات لن تنقذها من الانكماش ، بل ستؤدى إلى تمزيق العقد الاجتماعى الذى حافظ على التماسك الاجتماعى والاستقرار السياسى منذ الحرب العالمية الثانية .

إن الضغط الغربى على اليابان لتحرير أسواقها من الضوابط لم يترك أمام حكومتها سوى خيارات قليلة ، ليس بينها خيار يخلو من مخاطر جسيمة على الاقتصاد العالمى .

## هل ثمة مستقبل لاقتصادات السوق الاجتماعية الأوروبية ؟

كاد حدوث أزمة منتظمة فى المؤسسات المالية العالمية أن يحول دون بدء العمل بعملة «اليورو» . ولكن إذا ما تم اجتياز تلك الأزمة ، فإن العملة الموحدة ستعطى الاتحاد الأوروبى حضورا فى الأسواق العالمية لم يتح له قط من قبل . وقد كانت المناقشات تدور حتى الآن حول العقبات الداخلية التى تحول دون نجاحها ، وليس حول تأثيرها على الاقتصاد العالمى .[٦] ومع ذلك فإن هذا التأثير من المحتمل أن يكون عميقاً .

ولكن العملة الموحدة لاتجعل فى استطاعة الاتحاد الأوروبى أن يعزل نفسه عن الأسواق العالمية ، ولكنها تخلق قوة اقتصادية قادرة على التفاوض على قدم المساواة مع الولايات المتحدة . وإذا انضم إلى منطقة «اليورو» كل الأعضاء الحاليين فى الاتحاد الأوروبى ، فستصبح هذه المنطقة أكبر اقتصاد فى العالم ، وسيشكل «اليورو» تحديا للدولار الأمريكى بوصفه العملة المسيطرة فى العالم . وإذا استقر «اليورو» كعملة لها مصداقية ، فإن انهيار الدولار يصبح أكثر احتمالاً . وإذا مضى «اليورو» فى طريقه ، فإن ذلك يعجّل بالوقت الذى لاتعود فيه الولايات المتحدة قادرة على الازدهار باعتبارها أكبر مدين فى العالم . وبمرور الوقت ، وربما يكون ذلك قريبا جدا، سيحدث دون هوادة تحول فى توازن القوة الاقتصادية فى العالم .

والحقيقة أنه لم تتوافر حتى الآن الشروط الداخلية لنجاح العملة الجديدة . ففى ظل نظام موحد لسعر الفائدة ستضعف بعض البلدان والمناطق ، وتزدهر أخرى . والشروط اللازمة لذلك غير موجودة فى الاتحاد الأوروبى ، وهى الشروط التى مكنت الولايات

---

(٦) من أجل الاطلاع على مناقشة توضيحية ، انظر ، س . فريد برجستن ، **Weak Dollar, Strong Euro? The International Impact of EMU** ، مركز الإصلاح الأوروبى ، لندن ، ١٩٩٨ .

المتحدة من التكيف مع هذه الفروق . فأوروبا تفتقر فى الوقت الحالى إلى إمكانية تنقل الأيدى العاملة على نطاق القارة . كما أنه ليست لديها آليات مالية تحول دون تفشى مجموعات كبيرة من العاطلين فى المناطق المحرومة فى أوروبا .

وبمجرد أن يبدأ العمل «باليورو» ستكون المؤسسات الأوروبية مرغمة على تصحيح هذه العيوب ، كما ستكون مضطرة إلى وضع سياسات تسمح للاقتصاد بالاستجابة بمرونة أكثر لضرورات وقيود نظام نقدى موحد . ولكن سيكون عليها أن تدرك أن أوروبا ليست الولايات المتحدة ، ولن تكون كذلك فى أي وقت . وإمكانية تنقل الأيدى العاملة الأمريكية مستحيلة ، ويمكن القول أيضا إنه أمر غير مرغوب فيه ، فى قارة استقرت أوضاعها منذ وقت طويل ، ومؤلفة من مجتمعات تاريخية متنوعة . بل إنى لا أجازف بالقول إنه لن تقوم دولة أوروبية لها السلطات نفسها التى تتمتع الحكومة بها الفيدرالية فى الولايات المتحدة . وسوف تستمر المؤسسات الأوروبية فى التطور ، ولكنها ستظل مؤسسات هجين . وستظل أوروبا محكومة بتوزان قوة متغير يتأرجح بين الحكومات الوطنية والمنظمات غير الوطنية .

وستظل الرأسماليات الأوروبية مختلفة اختلافًا عميقًا عن الأسواق الحرة الأمريكية . وليس هناك بلد أوروبى ـ حتى ولا المملكة المتحدة ـ على استعداد لتحمل مستويات التسيّب الاجتماعى الذى تفرزه السوق الحرة فى الولايات المتحدة . ومثلما كانت الحال فى الماضى فإنه سيظل ممكنا التسلل عبر الحدود بين الدولة والمجتمع المدنى والانتقال من أحد الجانبين إلى الآخر . ذلك أن الذكريات والارتباطات التاريخية بالأماكن ستسد الطريق أمام الحراك الواسع النطاق وفق النموذج الأمريكى . ولهذه الأسباب جميعًا لن تحل السوق الحرة محل الأسواق الاجتماعية فى بلدان أوروبا القارية .

ومع ذلك فإن الأسواق الاجتماعية لايمكن أن تظل قائمة فى أشكالها الحالية . فبداية تزيد البطالة بمعدلات لايمكن أن تستمر بلا نهاية (تتجاوز البطالة ١١ فى المائة فى الاتحاد الأوروبى ككل) . ونظرًا لأن السكان فى مجموعهم **يتقدمون فى العمر**(*) ، فإن الآثار المالية لبطالة على هذا النطاق تفوق كل احتمال . غير أن المشاكل المالية لبطالة واسعة النطاق ليست أسوأ مالها من مخاطر .

---

(*) **Ageing or Aging** : عندما تزيد نسبة الكهول فى المجتمع ، فإن ذلك يشير إلى أن مجموع السكان يسير نحو التعمير (أو التهريم) أو التقدم فى العمر ـ المترجم .

وقد أدت البطالة الواسعة النطاق إلى تفاقم الاستبعاد الاجتماعى والشعور بالغربة السياسية على نطاق أوروبا . وتضم غالبية بلدان أوروبا القارية أحزابا لليمين المتطرف قوية النفوذ . ففى فرنسا والنمسا تملى أحزاب اليمين المتطرف قواعد الممارسة السياسية على الأحزاب المعتدلة ، وذلك جزئيا على أساس التأييد الذى تلقاه من الفئات المستبعدة اجتماعيا . وفى السنوات المبكرة للعملة الموحدة سيكون الخطر الذى يواجه المؤسسات الأوروبية هو أنها سترتبط فى أذهان المواطنين بالبطالة الواسعة النطاق . فالناخبون الذين ينظرون إلى المؤسسات الأوروبية بهذه الطريقة يسهل على الأحزاب اليمينية استغلالهم . وليس من المتوقع ، فى غضون بضع السنوات القادمة ، أن يدخل اليمين المتطرف فى الحكومات الوطنية فى أى بلد من بلدان الاتحاد الأوروبى ، ولكنه يستطيع أن يؤثر بعمق فى البيئة التى تضطلع فيها الإدارات المنتمية للوسط بتشكيل السياسات .

وفى أوروبا الأوسع ، التى يشكل الاتحاد الأوروبى جزءًا منها ، تستطيع أحزاب اليمين المتطرف أن تمارس قدراً أكبر من القوة . وحيثما تكون الدول ضعيفة ، فعندئذ يكون من السهل بلقنتها . والدول التى تضم أقليات لها وزنها يمكن أن تكون ضحايا للمشاعر القومية العرقية . وتعتبر الأحداث التى وقعت فى أجزاء من أوروبا ما بعد الشيوعية تذكرة قوية بأن أوروبا مازالت عرضة للقلقلة والاضطراب .(٧)

وفى السوق الحرة العالمية فإن الفئات الاجتماعية التى استبعدت من المشاركة الاقتصادية تعود لتخيم على الحياة السياسية باعتبارها مؤيدة للحركات المتطرفة . وقد قدم زوجمونت بومان وصفا جيدا لهذا التطور بقوله «إن جزءا لايتجزأ من عملية العولمة هو حدوث ظواهر مكانية متزايدة من العزل والفصل والاستبعاد . فالاتجاهات القبلية الجديدة والأصولية ، التى تعكس وتجسد خبرة الأهالى فيما يتعلق بالطرف الذى يستقبل العولمة ، هى نتاج شرعى للعولمة بقدر شرعية عملية «التهجين» التى كثر الحديث عنها فى ثقافة القمة ـ أى ثقافة القمة المعولمة»(٨) .

ويعتقد الاشتراكيون الديمقراطيون أن الأسواق الاجتماعية فى أوروبا يمكن تجديدها

---

(٧) حـــول هذا الموضع ، انظر ، م. هنتـــر ، "Nationalism Unleashed : Le Pen Moves East" ، ترانساكشن ، المجلد الخامس ، العدد ٧ ، يوليه عام ١٩٩٨ ، الصفحات ١٨ إلى ٢٨ .

(٨) زوجمونت بومان ، **Globalization : The Human Consequences** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٨ ، الصفحة ٣ .

فى إطار «دعه يعمل» على النطاق العالمى .[٩] ولكن إمكانية تنقل رءوس الأموال على نطاق العالم إنما تقضى على فعالية السياسات الكينزية التى اعتمدت عليها النظم الاشتراكية الديمقراطية فى الماضى لتحقيق العمالة الكاملة .[١٠] ومن شأن التجارة الحرة العالمية أن تزيد من صعوبة تأييد التكاليف التنظيمية والضريبية الناجمة عن قيام رأسمالية مسؤولة اجتماعيا . ومادامت هذه الأحوال سائدة ، فإن الأسواق الاجتماعية فى أوروبا ستظل واقعة تحت ضغط متواصل من جانب قوى السوق العالمية ، وسيكون الاستبعاد الاجتماعى والشعور بالغربة السياسية خطرين دائمين .

وذلك لايعنى القول أن نموذج «الراين» للرأسمالية مصيره إلى الاختفاء . على النقيض من ذلك فإن الرأسمالية الألمانية خرجت من أهوال توحيد شطريها باعتبارها القوة الاقتصادية السائدة فى أوروبا . والسؤال بالنسبة لنموذج الراين هو ما إذا كان قادرا على الاستمرار فى إخضاع مصالح حملة الأسهم (أصحاب المصالح المالية) لمصالح أصحاب المصالح غير المالية . ومادامت قواعد «دعه يعمل» على النطاق العالمى سارية دون اعتراض، فإن الإجابة لابد أن تكون أنها لا تستطيع .

وستمارس الأسواق العالمية ضغطاً نزوليا متصلبا على أسعار أسهم الشركات التى تحاول أن تفعل ذلك . وحتى فى أوروبا التى توحدها عملة موحدة ، فإن السوق الاجتماعية الألمانية لاتستطيع أن تظل على ماهى عليه اليوم . ولن يحدث فى ألمانيا ، ولا فى أى بلد من بلدان أوروبا القارية ، تقارب بين الأسواق الاجتماعية والأسواق الحرة الأنجلوسكسونية . ومع ذلك فبعد جيل واحد من الآن من الأرجح أن تصبح الأسواق الاجتماعية الأوروبية مختلفة عما هى الآن بحيث يتعذر التعرف عليها .

وليس باستطاعة العملة الموحدة أن تعزل أوروبا عن الضغوط التنافسية المتزايدة الحدة، الناشئة عن عمليات العولمة السارية منذ مئات السنين . فبعد مرور وقت طويل منذ

---

(٩) من أجل الإلمام ببيان جيد لهذا الرأى الاشتراكى الديمقراطى، انظر ، فرانك ڤاند بروكه ، **Globoliza-tion, Inequality and Social Democracy** ، لندن : معهد بحوث السياسات العامة ، ١٩٩٨ .

(١٠) من أجل اهتمام أكثر توسعا بالاشتراكية الديمقراطية ، انظر ، البحث الذى أعددته تحت عنوان **After Social Democracy** ، لندن : ديموس ، ١٩٩٦ ؛ والذى أعيد نشره كفصل فى كتابى **Endgames : questions in late modern political thought** ، كمبردج : پوليتى پرس ، ١٩٩٧ ، الفصل الثانى .

أصبح مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى من أمور الماضى ، ستظل أوروبا بحاجة إلى أن تجد مكانها فى عالم غيّره التصنيع تغييراً لارجعة فيه .

كذلك ليس باستطاعة العملة الموحدة أن تحمى أوروبا من الغبار المتساقط من الانهيار الاقتصادى فى البلدان المجاورة . وإذا سقطت روسيا فى براثن الفوضى بعد انهيار الروبل ، فقد لايكون الأثر الاقتصادى المباشر لهذا الانهيار على الاتحاد الأوروبى مما يتعذر معالجته . أما الأثر الاجتماعى والسياسى فقد يكون كبيرا . فكيف ستتمكن بلدان مثل بولندا من التغلب على مخاطر التحركات السكانية الكبيرة عبر حدودها الشرقية ؟ وماذا سيكون تأثير مثل هذا التدفق السكانى الكبير على إستراتيجية الاتحاد الأوروبى للتوسع فى اتجاه الشرق؟

إن العملة الموحدة لن تكون ذات عون كبير لأوروبا فى معالجة مشكلات من هذا القبيل ؛ ولكنها تعطى الاتحاد الأوروبى ميزة قوية فى الاستجابة للأزمة الأكبر ، أزمة «دعه يعمل» على النطاق العالمى . فإذا ما بدأت السوق العالمية فى التفكك تحت الضغوط التى لم يعد فى وسعها أن تحتويها ، فستكون أوروبا أكبر كتلة اقتصادية . وسيمكّنها حجمها وثروتها من أن تضغط من أجل إجراء إصلاحات تحد من إمكانية تنقل رءوس الأموال . وإذا نجحت فى تخطى اضطرابات السنوات المقبلة ، فإن الوضع المحورى «لليورو» سيعزز صوت أوروبا فى الحث على تنظيم تجارة المضاربة فى العملات . وحتى فى حالة حدوث ركود عالمى شبيه بالركود الذى حدث فى الثلاثينات ، فإن تأثر أوروبا به سيكون أقل من تأثير الولايات المتحدة أو بلدان آسيا .

ولم يحدث من قبل أن كان للسوق الحرة فى أوروبا الوضع المهيمن الذى كان لها فى بعض الأحيان فى البلدان المتحدثة بالإنجليزية . وليس من غير المتصور أن يكون باستطاعة الاتحاد الأوروبى الاضطلاع بالدور القيادى فى بناء إطار جديد للاقتصاد الأوروبى فى أعقاب انهيار مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى .

## هل هناك ما يمكن عمله ؟

ومع ذلك لايوجد حتى الآن توافق فى الرأى على أن الاقتصاد العالمى يمر بأزمة . فالمنظمات عبر الوطنية وأحزاب التيارات السياسية الرئيسية ترى أن الركود الآسيوى يمكن احتواؤه . كذلك لم يكن هناك فهم لضرورة إحداث إصلاح جذرى للاقتصاد العالمى . وهذا الإخفاق المتواصل فى الفهم هو مدعاة تشاؤم بشأن المستقبل .

وكان مرجع عدم فهم الأزمة الآسيوية أنه وفقا لوجهة النظر السائدة فى العالم ما كان لهذه الأزمة أن تحدث . فمن وجهة النظر العالمية هذه، تعتبر التدفقات الحرة لرؤوس الأموال حافزا على الوصول إلى الحد الأقصى للكفاءة الاقتصادية . وهى تفعل ذلك ، حتى وإن أدى ـ كما حدث فى إندونيسيا ـ إلى تدمير اقتصاد بكامله . ففى إطار الرأى السائد عن العالم فى الوقت الراهن أصبحت الكفاءة الاقتصادية منبتة الصلة برفاهة البشر .

**ويتطلب الأمر تحولاً جذريا فى الفلسفة الاقتصادية . ذلك أن حرية الأسواق ليست غاية فى ذاتها ، وإنما هى وسائل ، أدوات استنبطها البشر من أجل مقاصد إنسانية .** (١١) **إن الأسواق تصنع لخدمة الإنسان ، والإنسان لم يوجد لخدمة السوق . وفى السوق العالمية الحرة تم تحرير أدوات الحياة الاقتصادية بصورة خطرة من الضوابط الاجتماعية والسيطرة السياسية .**

وثمة علامات على أنه فى داخل المنظمات عبر الوطنية، أصبحت أصولية السوق الحرة موضع شك وتساؤل . وتتعرض للانتقاد فى بعض الأحيان العقيدة الجامدة القائلة بأنه يجب أن يكون باستطاعة رءوس الأموال التنقل بلاد قيود ، والتمتع بالوصايا الأخرى المماثلة الواردة فى «توافق واشنطن» . ومع ذلك فإن السوق الحرة الأنجلو سكسونية مازالت هى النموذج للإصلاح الاقتصادى فى كل مكان . ولم يوجد حتى الآن اعتراض جدى على الفكرة القائلة بأن الاقتصاد العالمى يجب تنظيمه كسوق عالمية واحدة .

ولايمكن العثور فى أي نظرية اقتصادية على التفسير النهائى لقوة السوق الحرة . وهى تكمن فى النزعة اليوتوبية التى لاتفتأ تتردد فى الحضارة الغربية . فقيام سوق حرة على نطاق العالم إنما يجسّد المثل الأعلى «للتنوير» الغربى بشأن وجود حضارة عالمية . وهذا يفسر ماتلقاه من قبول ـ لاسيما فى الولايات المتحدة، كما يجعلها شديدة الخطر فى الوقت الحالى .

إن العولمة ـ أى انتشار التكنولوچيات الجديدة التى تلغى المسافات على نطاق العالم ـ لاتجعل من القيم الغربية قيما عالمية ، وإنما هى تصنع عالما تعدديا لارجعة فيه . كما أن الترابط المتزايد بين اقتصادات العالم لايعنى نمو حضارة اقتصادية موحدة ، ولكنه يعنى ضرورة إيجاد وسيلة للتعايش بين ثقافات اقتصادية ستظل دائما مختلفة .

---

(١١) من أجل الاضطلاع على بحث للسوق الحرة ذى طابع فلسفى مفيد ، انظر ، چون أونيل ، **"The Market : Ethics, Knowledge and Politics"**، لندن ونيويورك : روتلدج، ١٩٩٨ .

وينبغى أن تكون مهمة المنظمات عبر الوطنية هى وضع إطار لنظام تستطيع فى داخله أن تزدهر شتى اقتصادات السوق . أما فى الوقت الحالى فإنها تفعل نقيض ذلك . فهى تسعى إلى أن تفرض إعادة تشكيل ثورية على الثقافات الاقتصادية المختلفة فى العالم .

والتاريخ لايحمل الأمل فى أن مبدأ «دعه يعمل» على نطاق العالم يمكن إصلاحه بسهولة . وقد تطلب الأمر وقوع كارثة «الكساد الكبير» وخبرة الحرب العالمية الثانية لزعزعة قبضة نسخة سابقة من معتقدات السوق الحرة على الحكومات الغربية . وليس بوسعنا أن نتوقع وجود بدائل عملية لمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى حتى تحدث أزمة اقتصادية أعمق تأثيراً مما مررنا به حتى الآن . والأرجح أن الركود الآسيوى سينتشر إلى أجزاء كثيرة قبل أن يتم التخلى فى النهاية عن الفلسفة الاقتصادية التى تدعم السوق الحرة العالمية .(١٢)

وما لم يحدث تحول أساسى فى سياسات الولايات المتحدة ، فإن كل الاقتراحات بشأن إصلاح الأسواق العالمية ستولد ميتة . فالولايات المتحدة تجمع فى الوقت الحالى بين إصرار مطلق على سيادتها الوطنية الخاصة ، على إدعاء عالمى بولاية على نطاق العالم . ونهج من هذا القبيل لايتناسب فى شىء مع العالم التعددى الذى خلقته العولمة .

والنتيجة العلمية للسياسة الأمريكية لايمكن أن تكون شيئا غير أن تتصرف الدول الأخرى منفردة إذا ما بات من الصعب تحمل عدم استقرار الأسواق العالمية . وعند تلك النقطة فإن الصرح الهش لمبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى سيبدأ فى التفتت .

إن السوق الحرة العالمية هى مشروع كان مكتوبا عليه الفشل ؛ وهى فى هذا ، مثلما هى فى أمور أخرى كثيرة ، شبيهة بتجربة القرن العشرين الأخرى فى الهندسة الاجتماعية اليوتوبية ، أى الاشتراكية الماركسية . فقد كانت كلتاها مقتنعة بأن التقدم البشرى يجب أن يكون هدفه إقامة حضارة موحدة ، كما كانت كلتاهما تنكر أن الاقتصاد الحديث يمكن أن يأتى فى أشكال متعددة . وكانت كلتاهما على استعداد لأن تقتضى من البشرية ثمنا غاليا من المعاناة من أجل فرض رؤيتها المتفردة على العالم . وقد ارتطمت كلتاهما بالاحتياجات البشرية الحيوية .

**ونحن إذا اتخذنا من التاريخ هاديا لنا ، فلابد أن نتوقع أن تصبح السوق الحرة العالمية عما قريب منتمية إلى ماض لاعودة له . أما مبدأ «دعه يعمل» على النطاق العالمى فسيُبتلع فى عمق ذاكرة التاريخ شأن غيره من يوتوبيات القرن العشرين .**

---

(١٢) من أجل الاطلاع على نقد حاد لفلسفات التقدم الاقتصادى فيما يتعلق بالسوق الحرة ، انظر ، ريتشارد برونك ، **Progress and the Invisible Hand** ، لندن : ليتل براون وشركاها ، ١٩٩٨ .